

لطح السؤال والتعقيب، وهو كالتالي:
 السيد رئيس الحكومة: 47 دقيقة؛
 فريق الأصالة والمعاصرة: 16 دقيقة؛
 الفريق الاستقلالي: 13 دقيقة؛
 الفريق الحركي: 9 دقائق؛
 فريق التجمع الوطني للأحرار: 9 دقائق؛
 الفريق الاشتراكي: 8 دقائق؛
 الفريق الدستوري: 7 دقائق؛
 فريق التحالف الاشتراكي: 7 دقائق؛
 الفريق الفيدرالي: 7 دقائق؛
 مجموعة الاتحاد المغربي للشغل: 3 دقائق؛
 مجموعة الاتحاد الوطني للشغل: دقيقتان.
 ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد.. تفضل السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
 السيد رئيس الحكومة المحترم،
 السادة الوزراء،
 السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس:

الله يخليك، في أي إطار؟ تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

في إطار نقطة نظام، السيد الرئيس، نقطة نظام تتعلق بهذه الجلسة أو بالأحرى بمدى مشروعية الصيغة التنظيمية لها.

قلنا ونؤكد، السيد الرئيس، أن الفصل 100 من الدستور يحتمل تأويلين:

- الأول وهو المتبع منذ أول جلسة لمساءلة رئيس الحكومة المحترم؛
- التأويل الثاني، يعتبر أن روح ومنطوق الفصل 100 يتحدث عن حضور.. إذا سمحت، السيد الرئيس، نجواب.

السيد الرئيس:

شكرا، أجيبي، أجيبي.. غادي نحيدها لك من التوقيت ديالك.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس، نقطة نظام ما فيهاش الله يرضي عليك.

التأويل الثاني يعتبر أن روح ومنطوق الفصل 100 يتحدث عن حضور رئيس الحكومة مرة كل شهر للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها البرلمانون

محضر الجلسة رقم 840

التاريخ: الثلاثاء 22 ذو الحجة 1433 (7 نوفمبر 2012)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزيرين،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع "النقل بين انتظارات المواطنين وإكراهات الواقع ورهانات التحديث".

وقد تم تحديد التوقيت الزمني المخصص للفرق البرلمانية بعد مشاورات واسعة بين السادة رؤساء الفرق البرلمانية المحترمين والسادة أعضاء المكتب المحترمين والسيد رئيس الحكومة المحترم، وقد تم تقليص المدة الزمنية من 3 ساعات و24 دقيقة إلى ساعتين و21 دقيقة. وأود بهذه المناسبة أن أقدم لهم الشكر على تعاونهم مع الرئاسة في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاعكم على التوقيت الزمني المخصص للفرق البرلمانية وللمجموعات البرلمانية، والعداد الإلكتروني أمامكم يحصي هذا التوقيت بصفة تنازلية.

شكرا. الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن قبل الشروع في جلستنا المباركة هاته، اسمحوا لي أن أذكر السادة رؤساء الفرق والمجموعات بالتوقيت الإجمالي المخصص لهم في هذه الجلسة

السادة الوزراء،
السيدة والسادة المستشارين المحترمين،
نأمل في فريق...

السيد الرئيس:

بدأنا في العمل.. من بعد من بعد، لا أعطيت الكلمة، يكمل الأصالة
ونعطيك الكلمة، يكمل الأصالة والمعاصرة الكلمة، الله يخليكم احتراموا
الرئاسة، الآن بدأت الأصالة والمعاصرة وبعدها نعطيك الكلمة.
تفضل، عاود التوقيت.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة أن تشكل هذه الجلسة انعطافة جديدة
ومتميزة عن الجلسات السابقة، حتى نعطي لهذه الآلية الرقابية مضامينها
الحقيقية التي أتاحتها الوثيقة الدستورية لفاخ يوليوز 2011.

وبالنظر لأهمية وراهنية موضوع قطاع النقل وأمام حجم المشاكل
والاختلالات العميقة التي يتخبط فيها هذا القطاع، حيث تنتشعب وتتعدد
الجوانب التي يمكن التطرق إليها سواء تعلق الأمر بالنقل الطرقي أو
السككي أو البحري أو الجوي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننتظر من
السيد رئيس الحكومة الذي عودنا على تقديم خطاب عام وفضفاض بأن
يلتزم معنا هذه المرة بتقديم أجوبة دقيقة وواضحة ترتبط ارتباطا مباشرا
بموضوع النقل وإشكالاته وتحدياته في تفاعل مسؤول مع القضايا والأسئلة
التي يطرحها السادة البرلمانيون.

أسئلتنا هي كالتالي:

أولا، بعد ما يقارب السنة من تحملكم مسؤولية تدبير الشأن الحكومي،
هل يمكن لكم أن تقدموا للرأي العام الوطني صورة واضحة ودقيقة عن واقع
قطاع النقل وحجم الاختلالات المالية والإدارية وطبيعة المعوقات
والصعوبات البشرية والمؤسسية التي تكبح إرادة الإصلاح المعلن عنه؟

ثانيا، أين وصلت بعد مرور سنة تقريبا من تحملكم للمسؤولية الحكومية
في مجالات تحقيق وتطبيق تعهداتكم والتزاماتكم أمام الشعب المغربي فيما
يخص حل مشاكل النقل الحضري والقروي وفيما بين المدن والجهات؟

ثالثا، ما هي حدود التكامل والتنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات
الحكومية المعنية للنهوض بقطاع النقل؟

رابعا، ما هي الخطوط الكبرى لإستراتيجيتكم المعتمدة في إيجاد حلول
للأزمة العميقة التي يتخبط فيها قطاع النقل بمختلف مجالاته؟

خلال الجلسات الخاصة بالأسئلة الشفهية، وتخضع لنفس القواعد التنظيمية
الخاصة بالأسئلة الشفهية من حيث التوقيت ومن حيث الطريقة.

إننا نجد إثارة هذا الموضوع من خلال نقطة نظام، لسنا، السيد
الرئيس، ضد أحد أو ضد جهة، لا نحمل المسؤولية لا للسيد الرئيس، ولا
للسيد رئيس الحكومة، ولا لأي كان.

ما نؤكد على أن الفصل 100 يحتمل قراءتين، وأعتقد أن الجهة المخول لها
دستوريا الحسم في التأويل الصائب للفصل هي المحكمة الدستورية أي
المجلس الدستوري حاليا.

وبما أن الدستور لا يخول الإحالة إلا بالنسبة للنصوص التشريعية، وأن
الأمر هنا يتعلق بإجراء تطبيقي للدستور، هنا أوجه دعوة صادقة إلى
السيد رئيس الحكومة المحترم والسيد رئيس المجلس الدستوري للاجتهاد في
البحث عن الصيغة الملائمة من أجل الحسم الدستوري في الموضوع.

لا نقول أن هذه الجلسة دستورية أو غير دستورية، ولكن نقول أن
هناك تخوف تتقاسمه معنا فعاليات سياسية وأكاديمية على أن جلسة
مسائلة رئيس الحكومة بهذه الصيغة تكون غير دستورية، وبدعم الحسم في
ذلك سنكون جميعا مسؤولون عن التنزيل غير المتوافق عليه للدستور،
لأن لكم وجهة نظر ولنا وجهة نظر مخالفة.

إذن، السيد الرئيس، الكلام واضح.

السيد رئيس المجلس:

شكرا، الله يخليك أرجوك، أرجوك، شكرا. الكلمة الآن للسيد عرشان.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

غير في التلاوة ديال السيد الأمين رأيت أنه أعطى لكل فريق واحد الحصة
ديال الوقت والمجموعات كذلك، وما ذكرش المجموعة ديال الحركة
الديمقراطية، واش ابغيتو تحرمونا حتى..

السيد الرئيس:

لا فعلا لم تتوصل بأي سؤال من مجموعة الحركة الاجتماعية الديمقراطية.

المستشار السيد محمود عرشان:

ما يمكنش.

السيد الرئيس:

طبعاً يمكن، الله يا ودي، شكرا.

الكلمة الآن لأول متدخل: الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

النقل الذي يعد عصب وشريان الحياة المجتمعية اقتصاديا واجتماعيا لما له من انعكاسات على مناحي الحياة، سواء المرتبطة بالمواطنين أو بمرافق الدولة. وإذا كنا لا نجادل في هذا المجهود، فإن المواطن المغربي، سواء المستفيد من وسائل النقل المتنوعة أو العامل فيها، لا زال يعاني الكثير من الإكراهات التي نلمس آثارها بين الفينة والأخرى على شكل احتجاجات متواصلة في أكثر من قطاع من قطاعات النقل المتنوعة إما بفعل قرارات إدارية غير مركزة، كما حدث في الخطوط الملكية المغربية، أو بفعل قرارات عشوائية مضرة بمصالح المستغلين بقطاع النقل البري والناجئة عن تطبيق غير سليم لبنود مدونة السير و"عودة حليلة لعادتها القديمة" في بعض الحالات أو من خلال ضعف التأطير البشري أو عدم توفره بشكل كاف، خاصة بالموانئ والمطارات التي تعرف أحيانا مدة انتظار طويلة للمسافرين، وتزداد المعاناة لدى عودة جاليتنا المغربية بالخارج.

لذا نسألكم، السيد رئيس الحكومة:

- ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها للحد من أسباب الضرر، سواء التي تلحق العاملين بمختلف قطاعات النقل أو بالمواطنين بشكل عام؟

- ما هي المخططات الجاهزة لربط العديد من المناطق خاصة بخط السكك الحديدية أو الطرق المزدوجة المرتبطة بشبكة الطرق السيارة لتيسير حركة تنقل البضائع والأشخاص؟

- ما هو تصوركم لإعادة هيكلة المحاور الطرقية الخطيرة لتفادي إزهاق المزيد من الأرواح التي أصبحت من أبرز العلامات المرتبطة بسلامة الناقلات والطرق على حد سواء؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

تجمع كل الدراسات والأبحاث التي أجريت حول حوادث السير بأن المغرب يتبوأ الصدارة في المؤشرات المرتبطة بها، بحيث تحصد حوادث السير ببلادنا حوالي 3800 قتيل كمعدل سنوي، ويتم تسجيل 10 قتلى يوميا، وجريح واحد كل 7 دقائق، إذ لم تنفع حملات التحسيس للحد من خطر حوادث السير، ولا إحداث مدونة جديدة للسير والجولان في الحد من عدد القتلى ونسبة الحوادث، رغم تضمن هذه الأخيرة عقوبات كبيرة

خامسا، ما مآل الالتزامات التي قطعها وزيركم الوصي على قطاع النقل والتجهيز السنة الفارطة بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2012، تلك الالتزامات التي عرضها علينا في وثيقة تحمل عنوان "برنامج العمل لسنة 2012"، التزامات يجب أجزائها والوفاء بها؟

سادسا، بخصوص مدونة السير، ما هو تقييمكم لهذه التجربة بعد دخولها السنة الثانية حيز التطبيق؟ وإلى أي حد تم تفعيل كل مقتضياتها؟

سابعا، بعد الضجة الإعلامية التي أحدثتها نشر لوائح مآذونيات النقل التي لم تكن في نظرنا سوى جعجة فارغة، نتساءل اليوم ألا يدل ذلك على أن الحكومة لم تستطع وضع أصعبها على أصل الداء وعدم امتلاكها لمقاربة حكامةية مندمجة وشمولية لمحاربة الفساد في هذا القطاع؟

ثامنا، ما هو مصير السياسة الليبرالية التي نهجتها الحكومة في ميدان النقل الجوي ابتداء من فبراير 2004؟ وإلى أي حد تواكب هذه السياسة الأهداف المرسومة في القطاع السياحي في أفق 2020؟

تاسعا، ما هي إستراتيجية الحكومة في إصلاح القطاع المينائي والنقل البحري للبضائع؟ وإلى أي حد سيساهم هذا القطاع في دعم الاستثمار والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني؟

عاشرًا، ما هو الجواب الملموس الذي تقدمونه لمغاربة العالم للجالية المغربية المقيمة في المهجر بشأن معاناتهم مع مشاكل النقل، خصوصا البحري والجوي؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

لا شك أن موضوع النقل أصبح يشكل موضوعا جوهريا لانعكاساته المباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ولا شك أن بلادنا عرفت مجهودات كبيرة لتأهيل جميع قطاعات النقل خلال مرحلة الحكومة السابقة من خلال العمل على تحرير نقل البضائع وتأهيل إستراتيجية النقل الجوي وتحريره وتطوير النقل السككي، سواء عبر إعادة الهيكلة أو ربط مدن جديدة بالسكة الحديدية وأيضا النقل البحري من خلال تحويل مكتب الموانئ إلى شركة مساهمة وتحديد ضوابط للنقل البري، وأيضا تقوية البنيات المرتبطة به، سواء الطرق السيارة أو توسيع وصيانة الشبكة الوطنية للطرق الجهوية.

ولا شك أن الحكومة التي ترأسونها تواصل إنجاز مخططات تأهيل

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن برجة هذا المحور والذي موضوعه "النقل بين انتظارات المواطن وإكراهات الواقع ورهانات التحديث" كأرضية لجلسة الأسئلة الشفهية المخصصة لهذه الجلسة، جاءت فعلا في الوقت المناسب، خصوصا وأن البرلمان بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013، والذي من المفروض أن يحظى فيه قطاع النقل بالأهمية اللازمة باعتباره موضوع انتظارات كبرى للمواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الحكومة،

إن مشكل قطاع النقل كثر فيه القيل والقال، ولا أحد يستطيع أن يتحمل فيه المسؤولية لوحده لأنها فعلا مسؤولية مشتركة بين جميع مكونات المجتمع.

وهنا سأبدأ بالحديث عن النقل البري مادام هو الوسيلة المستعملة من طرف نسبة كبيرة من المغاربة، لا داعي بأن نذكر بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومات السابقة في هذا الإطار وكذا الحكومة الحالية التي للأسف الشديد لازالت لم تجد بعد الحلول الكفيلة لوضع القطاع على سكوته الصحيحة.

هناك مشكل العنصر البشري والتكوين ومشكل الجودة والنسبة المنجزة للطرق السيارة ومشكل الجودة والتشوير في الطرق الرئيسية، الثانوية ومشكل الطرق القروية وفك العزلة عن المناطق البعيدة والجبلية وتطبيق مدونة السير والاختلالات التي صاحبت ترتيبها على أرض الواقع وعلى رأسها الشطط في استعمال السلطة.

إشكالية النقل السري والنقل المزدوج والعجز في إيجاد الحلول الضرورية.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة للنقل السككي، فإن مشكل الخصاص في القطارات والخطوط التي ليست بالعدد الكافي لربط العديد من المدن الفلاحية والصناعية بالموانئ المغربية الكبرى، إضافة إلى مشكل التأخر الذي يسبب عرقلة في عمل الإدارات بسبب عدم انتظام مواعيد القطارات ومشكل تأخرها عن المواعيد المبرجة خلال جل أيام الأسبوع.

أما النقل الجوي فإن عدد الرحلات ومستوى الخدمات المتدنية، خصوصا بالنسبة لشركة الخطوط الملكية المغربية لازالت السمة الطاغية لهذا المرفق العمومي بالرغم من المجهود المالي الكبير الذي ضخته خزينة الدولة في هذه المؤسسة لتقوية الربط الداخلي والخارجي وبالرغم كذلك مما تم التقدم به من ملاحظات وانتقادات لهذا القطاع في العديد من المناسبات

سالبة للحرية، وكذلك غرامات ثقيلة عن المخالفين لبنودها، الأمر الذي يفسر أن الإشكالية ليست في القوانين، بل هي في منظومة متكاملة من سلوك بشري وبنية تحتية متدهورة وأسطول متهالك.

أمام هذا الواقع المر، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم: ما هي التدابير الاستعجالية التي اتخذتموها للحد من حرب الطرق والتزيف الذي تخلفه يوميا، خصوصا بعد الفاجعة المؤلمة لحادث منمرجات تيزي تيشكا وغيرها بمختلف جهات المملكة؟ وما هو رهانكم في تحديث النقل العمومي؟ أما بخصوص قطاع النقل السككي الذي يعتبر عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فقد بات من الضروري وبشكل حتمي أن نغو ويتأقلم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة للتنمية الشاملة التي تعرفها بلادنا، فلا أحد يمكن أن ينكر المجهودات والأشواط المهمة التي قطعها هذا القطاع في تحسين خدماته ومحطات الاستقبال خدمة للزبناء، إلا أننا نؤكد كفريق حركي ضرورة توسيع الشبكة السككية من أجل ربط حواضر وقرى جديدة والتي تفتقر للخط السككي، من أجل تمكينها من مواصلة ركب التنمية في خط متوازي مع نظائرها التي تستفيد من خدمات القطاع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أما بخصوص النقل الجوي، وبالرغم من الاختلالات التي تعرفها شركة الخطوط الملكية المغربية، فإننا نؤكد أن أمان التذاكر لازالت تعد الأعلى مقارنة بشركات أخرى منافسة، الأمر الذي يشجع مسافرين مغاربة بالتوجه لشركات أجنبية بدل الشركة المغربية.

ولهذا، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم: ما هي التدابير التي ستتخذونها من أجل تطوير النقل الجوي وجعله يسير المنافسة الشريسة للخطوط الأجنبية، وتشجيع الرحلات الداخلية بأثمان معقولة تناسب والدخل الفردي للمواطن المغربي؟

أما من جهة أخرى نود، السيد رئيس الحكومة المحترم، تقديم توضيحات عن المقاربة الحكومية المعتمدة لتصحيح الاختلالات التي يعرفها النقل القروي، سواء من حيث البنية الطرقية أو تدير قطاع النقل القروي عبر تدابير استعجالية تضع حدا لمعاناة المواطنين اليومية وتمكنه من تنوع الخدمات العمومية في مجال التنقل.

كما نود في هذا الإطار مساءلتكم عن إستراتيجية الحكومة لدعم الجماعات الترابية من حيث الآليات والاعتمادات باعتبارها شريكا أساسيا وإستراتيجيا في مجال تحقيق أهداف البرنامج الوطني للطرق القروية، وفي مجال فك العزلة الاقتصادية عن المناطق القروية والجبلية في بلادنا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

داخل مجلسي البرلمان.

أما بخصوص النقل البحري لازال المشكل قائما، سواء تعلق الأمر بنقل البضائع أو نقل المسافرين، ونحن لازلنا في انتظار ما ستسفر عنه القضايا المعروضة على المحاكم والتي تهم هذا القطاع وكذا التدابير والإجراءات التي ستم تطوير القطاع برمتها.

السيد رئيس الحكومة،

لعل أكبر مشكل يعانيه القطاع بالنظر للأهمية القصوى التي يحظى بها وهو معضلة حرب الطرق التي تعيشها بلادنا اليوم، وأنا وبكل صدق أحس بالألم والحسرة والأسف على آلاف الضحايا التي تزهق أرواحها في الطرقات والآلاف من حالات الإعاقاة والأيتام والأرامل التي تخلفها حرب الطرق الضروس التي تعيشها طرقتنا اليوم.

السؤال العريض الذي يطرحه الجميع ويؤرقنا داخل التجمع الوطني

للأحرار: من هو المسؤول؟

كلنا مسؤولون وكلنا ضحايا منظومة الطرق بلادنا، فبالرغم من الإجماع الذي حصل على مدونة السير للحد من هذه الحرب وصدور القوانين التنظيمية التي رافقت قوانين السير والجولان، وقوانين المسؤولية والتعويض والزامية التأمين على السيارات التي تضمنها قانون 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار الأعمال التحضيرية لأشغال لجنة المالية بمجلسنا الموقر، حيث أن هناك العديد من المقترحات التي تم تغييرها ولم يتم تضمينها في المراسيم التطبيقية المصاحبة لتنزيل المدونة على أرض الواقع، وبالرغم من كل ذلك فإنها لم تف بالغرض، مما يستدعي منكم، السيد رئيس الحكومة، التفاعل وبشكل مستعجل مع الوضعية الحالية عبر إعادة النظر في القوانين التالية:

- قانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمين؛

- قانون 52.05 المتعلق بمدونة السير؛

- قرار السيد وزير المالية المؤرخ في 26 ماي 2006 المتعلق بالشروط النموذجية العامة للعقود المتعلقة بتأمين المسؤولية المدنية على العربات ذات المحرك.

لا أخفيكم سرا أننا حين اطلعنا، في التجمع الوطني للأحرار، على الأرقام والمعطيات الخاصة بحوادث السير في بلادنا، أصبنا بصدمة كبيرة، فالمغرب يصنف في المرتبة الأولى عربيا والسادسة عالميا من حيث عدد حوادث السير التي تخلف إصابات وضحايا فضلا عن الخسائر المادية والاقتصادية التي تقارب 12 مليار درهم سنويا.

السيد رئيس الحكومة،

متى سيحين الوقت لمعالجة منظومة النقل عموما والحد من حرب

الطرق التي تعيشها بلادنا يوميا على وجه الخصوص؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الأخت والإخوان المستشارين المحترمين،

تفعيلا للفصل 100 من الدستور، واحتراما لقرارات أجهزة المؤسسات الدستورية، نخرط في هذا النقاش وعيا منا أن هذا القطاع يغلب عليه الطابع التقني، كما أن لهذا القطاع وزيرا مسؤولا عليه، على اعتبار أن مساءلة رئيس الحكومة هي سياسية لا غير ذلك.

لهذا، ولكل هذه الاعتبارات، لن نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على القطارات المترهلة التي تخلف المواعيد ولا عن الطائرات وأسعار التذاكر المرتفعة ولا عن سوء الخدمات التي تقدمها ولا عن مآل الأسطول المغربي للملاحة، ولا عن البواخر والآليات التي تمت تصفيتها في ظروف جد غامضة، ولا عن الأثمان المرتفعة لنقل البضائع والمنتجات المغربية إلى الأسواق الدولية، مما يجد من تنافسية المقاولات المغربية.

لن نسألكم عن هشاشة البنيات التحتية التي تنهوى بمجرد تهاطل الأمطار الأولى لموسم الشتاء.

إن الفريق الاشتراكي، يريد مساءلتكم، السيد الرئيس الحكومة، عن السياسة العامة التي تنتهجونها في مجال النقل بمختلف أصنافه استجابة لانتظارات المواطنين وكافة الفاعلين الاقتصاديين، وذلك من منطلق التصريح الحكومي الذي تقدمتم به أمام مجلسنا الموقر.

إن الخرجات الإعلامية، من قبيل نشر لوائح المستفيدين من المأذونيات أي الكريما، مأذونيات النقل، لا ينبغي أن تشكل بأي حال من الأحوال هدفا في حد ذاته.

لهذا نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التدابير العملية التي تقومون بها لمحاربة اقتصاد الربيع والامتيازات ولإرساء قواعد الحكامة الجيدة لإعادة تأهيل القطاع والرفع من مردوديته وجودة خدماته؟

نسألكم عن الإجراءات التي تعتمدها لإقرار شفافية الصفقات العمومية ضانا لتكافؤ الفرص ولتطوير القطاع وإعادة هيكلته لكسب رهانات التحديث؟

نسألكم عن مشاريعكم لتفعيل الإستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستية؟

وأخيرا، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات التي قتم بها لتعزيز السيادة الوطنية على الأجواء المغربية والمياه الإقليمية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

شاءت الأقدار، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن نسائلكم ونحن نحتفل بالذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، هذه المسيرة التي جاءت بالنماء والازدهار لأقاليمنا الجنوبية، والتي نحن اليوم أكثر اعتزازا وفخرا بها، كما أننا اليوم أكثر صمودا وتصديا وتحديا لكل من سولت له نفسه المساس بوحدةنا الترابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نعرف فيكم الشجاعة، ونعرف فيكم الدفاع عن المواطنين بالأمس، لكن سبحان الله اليوم أصبح العام زين.

السيد رئيس الحكومة المحترم، ما عسانا أن نتحدث؟ عن النقل البري؟ عن النقل البحري؟ عن النقل الجوي؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وضعية طرقنا الوطنية وضعية كارثية، كارثية خصوصا في العالم القروي وفي المناطق النائية. الطريق الوطنية رقم 1، السيد رئيس الحكومة المحترم، وضعيتها في حالة مزرية، طريق مميته وخصوصا في الفصل الرابط بين تيزنيت والكويرة، ونهنا الحكومة السابقة ونهنا الحكومة اللي سبقتها، واليوم ننبهكم لأن نعرف فيكم غيرتكم على هذا الوطن وعلى الأقاليم الجنوبية.

نتحدث عن مدونة السير، بالأمس، السيد رئيس الحكومة والسادة المستشارين المحترمين، نهنا ليس في القانون ولكن في تطبيق القانون، مدونة السير نهنا في الإشكالية في التطبيق، إشكالية التطبيق هي الإشكالية الكبيرة.

ماذا وقع اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم؟ مزيد من الضحايا، مزيد من الموتي، مزيد من الجرحى، مزيد من الناس اللي امشوا للحبس، وهذه هي الإشكالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم، أملنا فيكم كبير وأملنا في حكومتكم كبيرة، لكن عليكم أن تطبقوا ما كنتم تقولون بالأمس.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موضوع سؤالنا في هذه الجلسة المخصصة لقطاع النقل يتعلق أساسا بضرورة إصلاحه العميق وضرورة التكامل والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية بهذا القطاع.

نحن نسجل ما تحقق من إنجازات، سواء من حيث البنية التحتية أو التأطير القانوني، لكن النتائج مع الأسف ما زالت دون الطموحات.

وتساؤلنا تتوخى معرفة البرنامج المتكامل للحكومة في مجال إصلاح الطرق وفك العزلة عن المناطق القروية، وما تنوي الحكومة القيام به لتخفيف الضغط على المحاور الكبرى من خلال تنويع وسائل النقل من سككية وجوية وبحرية.

واستراتيجية الحكومة للتخفيف من حوادث السير التي تخلف خسارات فادحة للعائلات وللمجتمع، وتكاليف مالية للدولة ولشركات التأمين، وما مساهمة هذه الأخيرة في المعركة ضد حوادث السير وكذلك التدابير الحكومية في مجال رخص النقل بمختلف أصنافه ومنه النقل الحضري.

نريد إذن، السيد رئيس الحكومة، معرفة مقارنة الحكومة لكل هذه القضايا وكيفية التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية وبرامج هذه القطاعات في هذا الموضوع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد حسن أكليم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء والسيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل قطاع النقل بكل تفرعاته البرية والجوية والبحرية البنية الأساسية لكل الاقتصاديات الناجحة، بحيث أن التنمية البشرية تبقى رهينة في كثير من جوانبها بمستوى تطور هذا القطاع.

في بلادنا لازال قطاع النقل يشكو من اختلالات كبرى في ظل غياب منظور إصلاحي للحكومة، خاصة فيما يتعلق بنظام الرخص في النقل الطرقي الجماعي والذي يعد مجالا صرفا لاقتصاد الربيع والرشوة، مما يضع السلامة الطرقيّة في كف عفريت ويجعل منا البلد الأكثر عرضة لحوادث

الجوانب المسطرية والتقنية وغلاء التسعيرة، ناهيك عن النقل بالعالم القروي وما يعرفه من اختلالات، هذه القضايا تعرفونها عن كثب وتعرفها بشكل أدق وزارة التجهيز.

لذلك، نسألكم، السيد رئيس الحكومة:

- ما مصير الاتفاقات السابقة الخاصة بالشق الاجتماعي وخاصة الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمهنيين؟

- متى ستتم مراجعة ثغرات مدونة السير؟

- كيف نؤسس لمنطق وثقافة مجتمعية واعية بانية لمجتمع ينشد محاربة الفساد بكل مداخله وتجلياته؟

- متى سيتم تخليص قطاع سيارات الأجرة من وصاية الداخلية والحقه

بوزارة التجهيز والنقل الطرقي (الظهير المنظم ديال 1963)؟

ما هي التدابير المتخذة في سبيل تحسين جودة خدمات الخطوط الجوية الملكية رغم أنها تعطت لها 9 ملايين ديال الدرهم في 2011، والآن تنسمعو قضية الخوصصة؟

لماذا تم توقيف قطار "طنجة/طنجة ميد" رغم أهميته الاقتصادية والذي يستفيد منه 50 ألف ديال العمال؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة محور الجلسة.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن ولاة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل أن أتطرق إلى الموضوع الذي بصدده نظمت هذه الجلسة، أريد أن أشير إلى أنه بالنسبة إلينا فهذه فرصة لكي نتواصل مع السادة المستشارين حول القضايا التي تهم أمتنا وشعبنا، وليست فرصة لتسجيل النقط أو الأهداف.

والحقيقة أنه كان من المفروض، لو دخل في إشكالية متعلقة بفهم دستوري لمثل هذه الجلسة، إذا كان هنالك خلاف بين السادة المستشارين حول هذه الجلسة، هل هي دستورية أم غير دستورية باعتبار أن هنالك تأويلا للنص الدستوري؟ فأنا مستعد أن أتوقف عن هذه الجلسات إلى أن نحسم هذه القضية في قانونكم الداخلي ويصادق عليها المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية، حسب الوقت اللي غادي يتدفع، وما يكون أدنى مشكل.

وكذلك لا أعتبر أنه من الصواب، يعني الصواب اللي تقولوا المغاربة،

السير القاتلة، فاجعة تيشكا كنموذج.

في النقل السككي وبغض النظر عن جدل الأولويات فيما يتعلق بالقطار فائق السرعة (TGV)، فإن تطوير الشبكة لازال قاصرا عن تلبية الحاجة الاقتصادية وحاجة المواطنين ولازال مفهوم الجودة غائبا عند مدبري القطاع.

أما النقل الجوي، فالمشاكل المزممة التي تعيشها شركة الخطوط الملكية (RAM) ورغم البرامج الإصلاحية المتكررة فإن مستويات الاستجابة للحاجة الوطنية من حيث الجودة والأسعار لازالت بعيدة عن الطموحات المعقولة لاقتصاد مثل اقتصادنا الوطني.

لذا، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم: هل لدى الحكومة تصور علمي وتقني ومالي لإصلاح منظومة النقل ببلادنا، وذلك من أجل وضع حد للمآسي التي تخلفها حوادث السير، وضع حد لاقتصاد الربيع والرشوة، تصور جديد لنظام رخص النقل الطرقي، وضع نظام للحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع، تحسين وتطوير خدمات النقل السككي، وضع حد للخسارات المتكررة لمنظومة النقل الجوي، وبناء تصور مستقبلي متكامل. وشكرا على الإصغاء.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.. شكرا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

يعتبر قطاع النقل ببلادنا من القطاعات الإستراتيجية في تنمية الاقتصاد الوطني وهو رافعة أساسية لأي إقلاع تنموي، خاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي منه.

إن تعدد مكونات النقل ببلادنا أضحت لزاما علينا جميعا من كل الاتجاهات ومواقع المسؤوليات أن نناقشها دوما وفق مقاربة شمولية، تستحضر كل الأبعاد للنهوض بها بما في ذلك تحسين بنيتها التحتية والسلامة الطرقية وتعزيز الحكامة الإدارية مع تأهيل القطاع بشريا ولوجيستيكيا وخدماتيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبح قطاع النقل الطرقي يعرف العديد من المشاكل، منها ما يرتبط بمدونة السير والتي مر على تطبيقها سنوات وما زلنا نشدد على مراجعة العديد من بنودها، فضلا عن ارتفاع وتيرة حوادث السير وما تخلفه من ضحايا رغم كل الجهود الذي تقوم بها حكومتكم وكذا استفحال ظاهرة الرشوة، ومشاكل الرخص المرتبطة باقتصاد الربيع، والذي يعتبر بوابة الفساد الاقتصادي والمنافسة غير الشريفة وغياب دفاتر تحملات واضحة تضبط

حيث خصو يتوقف، من المستحيل أن تتوقف حوادث السير، ولكن ليس من الطبيعي أن تكون حوادث السير في هذا المستوى.

مع الأسف الشديد ترتب بلدا متأخر في العادة ولكن في هذا المجال نحن الأوائل في الدول العربية ونحن في المرتبة السادسة في العالم في عدد الضحايا الذين تخلفهم طرفنا.

وهذا يسائلنا مساءلة فلسفية، ماذا وقع في بلدنا باش نصلو لهذا الحالة هاذي؟ ونطرح هذا السؤال ونحجب عليه بشجاعة، وذيك الشي اللي كيخص يتعالج باش هاذ الشي ما يبقاش خصو يتعمل وبالشجاعة اللازمة، إذا كان خاص الزجر غادي يكون الزجر، وإذا كان خاص تكثيف المراقبة غادي تكون تكثيف المراقبة، وأي شيء آخر كيخصو يكون غادي يكون. وسمحوا لي، معشر الإخوة الكرام، أن أعطيكم صورة حول هذا الوضع الذي نتحدث عنه:

تخسر بلدنا أكثر من 4000 شخص كل سنة، أكثر من 10 شخص يوميا، هذا لا يقع حتى في الحروب، وما يفوق 14 مليار درهم سنويا نتيجة حوادث السير، كما لا يخفى 14 مليار درهم سنويا، هذا راه واحد القدر كبيرة بالنسبة لميزانيتنا اللي هي في العموم حوالي 260 مليار درهم.

وقد سجلت سنة 2011 مقارنة مع 2010 الأرقام التالية: 67082 حادثة سير، بارتفاع 2,48%، 12 حادثة سير كل ساعة، قتل واحد كل ساعتين، 3 مصابين كل ساعتين، وهاذو بجروح بليغة.

كما لا يخفى الموت مؤلم ولكن في بعض الأحيان يكون أقل إيلا ما من الأعطاب التي تخلفها حوادث السير، والأشخاص المعاقين إعاقة كبيرة ودائمة يعاني معها الشخص المعاق وتعاني معها الأسر ما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى وتترك لنفسها مع تعويضات التأمينات بطبيعة الحال اللي هي نسبيا ضعيفة جدا.

وأنا غادي نقول لكم واحد القضية، أول شيء خصنا نتفاهو عليه كمغاربة أن التأمين ليس رخصة للقتل، نحن اليوم، أيها الإخوان، وأنا أتحمّل هذه المسؤولية يتأكد لي يوما بعد يوم أن إشكالتنا هي أولا وقبل كل شيء إشكالية مفاهيم في مختلف المجالات، العنصر البشري هو الأساس وهو الرئيسي، وعليه خصو ينصب كلشي، كين اللي كينصور بأن ما دام عندو التأمين راه يمكن له أن يسوق بأي طريقة كانت لأنه التأمين غادي يخلص.

لا، حتى في الإسلام القتل الخطأ مسؤول عنه الإنسان، وهو إن كان خطأ، فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ، وهذا لا يعني من المسؤولية التي تكون عند الإنسان. ولهذا، خص الناس اللي كيسوقوا يعرفوا بلي ماشي حيث عندهم التأمين يمكن لهم يسوقوا بالطريقة اللي ابغوا.

أما الجروح الخفيفة 89 ألف و529 واحد في السنة، يعني 10 مصابين كل ساعة، والغريب أن 80% من القتلى كيقعوا داخل المجال الحضري، لأنه المكان اللي كين فيه السرعة مبدئيا واللي تقع فيه الحوادث المميتة هو

يحي شي واحد ويبدأ يشتم في التدخلات السابقة، التدخلات السابقة ديال رئيس الحكومة، رئيس الحكومة يعينه جلالة الملك من بعد ما كيختاروا الشعب في انتخابات لم ينازع فيها أي حزب سياسي، وإذن فهذه النتائج هي التي جاءت بهذا الرئيس، وهذا الرئيس يعني في إطار الدستور جلالة الملك عينه وعين الحكومة التي يتزاسها، وأجوبتها هي أجوبته، وإذا كان هناك من يرى في نفسه القدرة على أن يجيب بطريقة أفضل، فما عليه إلا أن ينجح في الانتخابات المقبلة ويحتل هذا الموقع ويجيب ويعلمنا كيف يكون الجواب.

أولا اسمحوا لي، أريد أن أشكركم على وضع هذا الموضوع، والذي بكل صدق وبكل أخوة تجنبت أن يكون فيه جوابي عن كل هذه الأسئلة التي طرحت، باعتبار أن هذا الموضوع اخترقوه بعدما وقعت فاجعة في بلادنا، هذه الفاجعة ذهب ضحيتها أكثر من 40 مواطن في ليلة محزنة، كدت أن أقول مشؤومة، وليس بسبب خطأ بشري محض، ولكن كذلك بسبب مسؤولية الدولة، يعني مسؤوليتنا نحن، باعتبار أن الحافلة التي وقعت فيها هذه المصيبة كانت حافلة متبالكة وإطاراتها (يعني البنوات ديالها) كانوا موكولين والحافلة ديالها كانت تتجاوز العدد ديال الناس اللي كيخصهم يكونوا ربما بأكثر من 11 واحد، إلى آخره من الاختلالات التي جعلتنا نقف أمام شيء.

ولهذا، هذا الملف ديال النقل هو ملف طويل وعريض وصحيح، فيه الجو وفيه الموائ وفيه السكك الحديدية، ولكن اليوم نحن أمام حدث كبير، مؤلم، مؤسف، الله يشهد أن هذاك النهار اللي وقع هذاك الحدث كنت كنتفكر، كنتقول واش يعني ابجال هاذ الحدث وراه قلت هاذ الشي للمواطنين من خلال التدخل ديالي في مجلس الحكومة، ما كيقضيش أن الحكومة تقدم استقالتها، لأنه ما شي ساهل 43 ولا 44 ديال المواطنين يميشيو ضحايا بسبب واحد المجموعة ديال الإهمالات وعدم احترام القوانين والتصرفات غير المعقولة وجو ديال الرشوة والكثير من الاختلالات في هذا المجال.

قلت في نفسي هذا الكلام وأشرت إليه، لأنني متأثر جدا، وأخبروني من منكم لم تفجعه حوادث السير في قريب من أقاربه، أنا مات لي أخوين في حوادث السير.

ومن الطبيعي أن هذا الأمر لأنه الشعوب هي الشعوب التي تتأثر لما يقع لمواطنيها، ليس لأنه نحن ربما عندنا إمكانيات وعندنا سيارات وعندنا ظروف ونشعر بأفسنا بأننا بعيدين عن ذلك، هاذوك المساكين الذين يموتون، هذه ليست حكومة جاءت لتهم بفتة دون فتة، وبالدرجة الأولى تهم بالمساكين وتهم بالناس اللي كيركبوا في الكار واللي ما عندهم الإمكانات.

وفعلا واحد السؤال جاء في محله، ما هي المقاربة؟ من المسؤول عن هذا؟ أشنو خصنا نديرو أو ما خصناش نديرو باش هاذ الشي يتوقف؟

غادين يرغبوه ولا شوف كيفاش غادي يتفأكوا معه، هاذيك المقاربة قد تؤدي إلى جريمة، وهاذيك الجريمة سيتحملون مسؤوليتها في الدنيا وفي الآخرة.

هذه الحوادث في المجال الحضري يفترض أن لا تخلف أضرارا بليغة، لكن الواقع أنها مسؤولة عن ثلث القتلى والمصابين بجروح بليغة، لماذا؟ لأن 28% من سائقي العربات الخفيفة لا يستعملون حزام السلامة داخل المجال الحضري، واحد 20% من سائقي الدراجات لا يضعون الخوذات الواقية وتصل هذه النسبة 76% بالنسبة للراكبين، يعني اللي راكبين في الخلف.

ثلث الحوادث فقط تقع خارج المدار الحضري لكنه يسبب ثلثي عدد القتلى والمصابين بجروح بليغة لكون أغلب الحوادث تكون مقرونة بالسرعة المفرطة مما يزيد من خطورتها.

الناس تيجريو، أنا تنطلب من رجال الأمن والدرك والناس المكلفين بالمراقبة إلى وقفوا السيارة ديالي واحنا في مخالفة للسير يديروا اللازم معي، أنا كنتطلب هاد الشي رسميا وعلائية وكذا مع كافة الأشخاص المسؤولين، كين اشحال من واحد كيوقفو رجل الشرطة تيقول له أي فلان، ورجل الشرطة كيتزعزع وتيخاف وماتيقاش عارف راسو كيفاش غادي يدير يتصرف، ماشي معقول.

وكاين اللي كيقول بأن هاد الشي هذا السبب ديالو هو السيارات وأن السيارات متهالكة، وهذا غير صحيح، الثلث ديال حوادث السير كيديروها السيارات اللي عندها أقل من 5 سنين، والثلث ديال حوادث السير كيديروها السيارات اللي عندها أكثر من 10 سنين أو أكثر من 15 عام. وعندما أتحدث عن كون العنصر البشري هو المسبب الأول للحوادث، فأنا لا أعني فقط السائقين ومستعملي الطريق بل كذلك المراقبين بمختلف أسلاكهم، من شرطة ودرك وأعاون للمراقبة بوزارة التجهيز والنقل، ومتعهدي مدارس السياقة ومراكز الفحص التقني، وغيرهم كل حسب موقعه ودرجة مسؤوليته.

كما أن التوعية والتحسيس على أهميتها لا يغنيان أبدا عن تكتيف المراقبة وتشديدها، وحتى أوضح أهمية عامل المراقبة والزجر أكثر يكفي التذكير أن عدد الحوادث، خصنا نعترفو ونقولو الحقيقة أن عدد الحوادث عرف تراجع ملحوظا خلال الشهور الثلاثة الأولى التي تلت دخول مدونة السير الجديدة حيز التطبيق في أكتوبر 2010، حيث سجل مقارنة مع نفس الفترة من 2009 انخفاض كل من عدد الحوادث بأكثر من 17% وعدد القتلى بأكثر من 18% وعدد الجرحى بأكثر من 18% رغم ما كان يمكن أن يقال أو ما قيل أو ما كنا نقول على المدونة ولكن لأنها جاءت بمقتضيات زجرية صارمة فإن عدد الحوادث والقتلى نقص بصفة عامة بحوالي 17 إلى 18%، لو كان استمرينا هذا واحد المنطق رياضي ماشي غادي نبقاو كل عام من 18% حتى ما يقااش ولكن غادي ييتي ينقص حتى نصححو ربما في

في الطرق ديال النقل بين المدن، ولكن في البلد ديالنا 80% من القتلى تقع داخل المجال الحضري بمعنى داخل المدن، بمعنى أن ساكنتنا تسوق بطريقة ليست كلها، ولكن الكثير منها غير مسؤولة داخل المدن.

وأن الضحايا من فئات عديمية الحماية، 54% منهم راجلون حتى هما عندهم مسؤولية، مستعملو الدراجات، 35% من مستعملي العربات الخفيفة.

وبلغ عدد العربات المتورطة في حوادث السير: 108.919 عربة خلال 2011 بزيادة 2,47% مقارنة مع 2010، نسبة 55,8 منها من مركبات خفيفة و34,6 درجات نارية وهوائية، فيما 6,5 شاحنات لنقل البضائع، و1,6 فقط من الحافلات، أي الكيران.

وخليوني نذكر الإخوان اللي عندهم السن ديالي وأكثر شوية وأقل شوية، أنه ملي كنا صغار كنا تقريبا عمرنا ما كنسمعو بالحوادث كيوقعوا فيها الكيران، كنا كنسمعو بالحوادث كيوقعوا فيها السيارات ديال الأشخاص، واش هاد الشي اللي كيقول صحيح ولا ماشي صحيح؟ في الستينات وفي السبعينات والثمانينات، حتى للتسعينات، من التسعين لدايا اللي ابدينا كنسمعو الكيران تيقعوا لهم الحوادث، أشنو وقع؟ ما الذي وقع؟ خصنا نسولو أنفسنا ونجاوبو. وبالمناسبة، الشركات المنظمة والتي تمارس النقل بطريقة أقرب إلى المعقولة هي اللي عندها أقل عدد ديال الحوادث.

هذه الأرقام تدل على شيء واحد، نحن أمام آفة خطيرة تستنزف أرواح المغاربة وثروة البلاد، وتكلفنا ما قد لا تكلفه الحروب في البلدان التي تعيش حروبا، فما هي الأسباب؟

غالبا ما يثار ضعف البنية التحتية وجودة الطرق وتهالك المركبات كمسببات رئيسية لحوادث السير، والحال أن المسؤول الأول على حوادث السير ببلادنا هو العنصر البشري، حيث يساهم بأكثر من 80%.

بطبيعة الحال لا ندعي أن طرفنا هي طرق دولة متقدمة، ولكن ماشي هذا هو السبب الحقيقي، أكثر من ثلثي الحوادث 71,7% بالضبط تقع داخل المدار الحضري لأن حوالي 94% من مستعملي الطريق لا يحترمون علامة قف، و9% من السائقين لا يتوقفون عند الضوء الأحمر، وتصل هذه النسبة إلى 29% بالنسبة لسائقي الدراجات النارية.

هذه الحوادث في المجال الحضري، ودابا هناك اللي كيدير مخالفة، ما تيقفش عند "قف" ولا ما كيوقفش في الضوء الأحمر، ولا كيكون من الدراجات النارية خلاص ما تيعرفش هاد الشي، ماشي كلهم طبعا ولكن 30% تقريبا منهم هناك لا يتصور بلي هو راه تيعمل واحد العمل خطير، كان واحد السيد سويدي في المغرب تيقول لي أنا ملي تنخرج في الصباح وتدخل للسيارة تنشعر براسي عملت رجل في المقبرة ورجل في السجن، ولهذا كان يسوق بتؤدة وبآلي هي أحسن.

فخص المواطنين ديالنا يفهموا هاد الشي ويتحملوا مسؤوليتهم، ويعرفوا بأن هاذيك المخالفة التي تبدو لهم بسيطة وأنهم ربما إذا وقفهم شي رجل أمن

السيد الوزير،

مرة لقيت في الصحافة الالكترونية أن واحد النقطة سوداء بجوار
مراكش مات فيها 11 أو 12 أو 13 واحد، فكلمته فوراً وتكلم مع العامل
وامشوا لذيك النقطة وسدوها، وقفوها، أش ابغينا احنا هاذ الطريق اللي
غادي تقتل لنا أولادنا، حتى عاجوها، أعتقد أنهم قد عاجوها، مع العلم أنه
سبق أن عولجت 72 نقطة سوداء خلال 2010-2012.

- تحويل ممرات السكك الحديدية المستوية إلى ممرات علوية، على
حساب المعلومات ديالي حوالي 400 مليون درهم مخصصة لهذا العمل؛

- تجهيز الحافلات بمنبهات النوم لفائدة السائقين؛

- سن إجبارية تجهيز الحافلات الجديدة بحزام السلامة في كل المقاعد؛

- تحديد السن الأقصى لحافلات النقل الجماعي في المدن وبين المدن في
15 سنة.

كما تعمل الحكومة على مواكبة الجماعات الحضرية وخاصة في إنجاز
مخططات التنقلات الحضرية والسير ودعم البنية التحتية.

وعلى مستوى تكثيف المراقبة والزجر، تركز مراقبة الحكومة على:

- اللجوء إلى أجهزة المراقبة الآلية التي تحد من تدخل العنصر البشري،
واعتماد أدوات قياس موضوعية في معاينة المخالفات كل ما أمكن ذلك على
الطريق؛

- اعتماد نظام (GPS) لمراقبة حافلات النقل العمومي ومركبات نقل
البضائع وربطه بمصالح المراقبة الطرقية، هذا جديد؛

- إدخال المراقبة الجوية الداعمة على بعض المحاور الطرقية من طرف
الدرك الملكي مشكوراً، وكذا مواصلة تجهيز مصالح المراقبة بالمعدات اللازمة
بكلفة إجمالية تبلغ 345 مليون درهم.

خص الناس اللي كيسوقوا يعرفوا هاذ الشيء، يعرفوا بأن غادي تكون
المراقبة من خلال (GPS) وغادي تكون المراقبة من خلال (Les
hélicoptères) ديال الدرك الملكي؛

- الرفع من عتاد التجهيزات الحديثة للمراقبة الموضوعية رهن إشارة الدرك
الملكي والأمن الوطني من 700 إلى 1270 رادار متنقل أو محمول ومن 780
إلى 1640 جهاز قياس تركز أو تشبع الهواء المنبعث من الفم بالكحول
واقترناء أجهزة مراقبة تناول المواد المخدرة والأدوية المحظورة للسياسة.

مع الأسف الشديد، انتشار الكحول والمخدرات يعني له نتائج كارثية
على المستهلك ولكن كذلك له نتائج على الآخرين حين يسوقون وبطبيعة
الحال يكونون أكثر عرضة للوقوع في حوادث السير؛

- تفويت تدبير المخالفات المسجلة بواسطة الأجهزة الأوتوماتيكية إلى
متعهد خاص، سيقوم بتمويل المشروع واقترناء الأجهزة اللازمة، وتدبير
المراقبة الآلية لتجاوز السرعة، 970 رادار ثابتاً لمراقبة السرعة و10 رادارات
لقياس السرعة المتوسطة واحترام أضواء الإشارات، تجهيز 120 مقطعاً
طريقياً بهذا الخصوص؛

التقديرات العالمية التي كتكون...

لكن للأسف عاد عدد الحوادث بعد ذلك للارتفاع وأساساً بسبب
تلاشي المراقبة والزجر خلال 2011، حيث عاد مستعملو الطريق إلى
سلوكاتهم القديمة، لذلك فإنه لا بد من تشديد المراقبة والزجر، وسنعود إلى
هذا بمناسبة بسط المحاور الكبرى للسياسة الحكومية في مجال السلامة
الطرقية والوقاية من حوادث السير، وهو ما سيشكل النقطة التالية من
مداخلتي في هذا المحور.

والحقيقة أن هاذي نقطة خصنا نتوقف عندها هل سوف نعلمد الزجر؟
وهل الزجر كافي؟ هذا واحد الإشكال اللي أفكر فيه باستمرار وأتساءل إلى
أي مدى هو حل، ولكن الذي لا شك فيه هو أنه لا يمكن تجاوزه، لا بد
من مراقبة صارمة ولا بد من زجر حقيقي وأنا أتساءل كيف يعقل شخص
يتسبب في حادثة سير يكون فيها قتلى بأخطائه يعاد فتعطي له رخصة
السياقة، اللي كان السبب في القتل ديال مواطن واحد فأكثر بمخالفة منه
يجب أن يجرم نهائياً في قناعاتي واخا هذا ماشي قانون ولكن هاذي قناعة
يجب أن يجرم نهائياً، باش المواطن ملي يركب في السيارة ديالو يعرف راسو
بلي في واحد الآلة اللي ممكن تعمل لو كان شغنا كلنا دابا شي واحد هز
السكين لو كان امشينا كنجريو باش نشوفو كيف نديرو نجسوه باش ما
يعملش جريمة، ولكن كنشوفو ناس كيسوقوا السيارة بطريقة سوف تحدث
جرائم وتقتل أشخاص.. كم من مرة كنا غادين وكنشوفو واحد تيجري
تيجري تيجري حتى كنعاقوه داخل مع شي واحد و6 حتى 7 ديال الناس
على الطريق يعني جالسين كيموتوا، ولا تنصرف بما يوقف تلك المصيبة.

وهذا الصدد، تتضمن كل من الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية
ومصنوفة خلية التدخل الاستعجالي للسلامة الطرقية مجموعة من التدابير
التي تروم تأهيل الإطار القانوني وتأهيل العنصر البشري وتعزيز البنية
التحتية وتأهيل حظيرة المركبات والتزبية والتحسيس وغيرها وستوقف في
ما يلي عند بعض جوانب هذه الاستراتيجية:

تهدف إستراتيجية الحكومة إلى مراجعة بعض مقتضيات مدونة السير
التي أبانت الممارسة عن وجود قصور أو نواقص فيها وتفعيل القانون المتعلق
بنقل المواد الخطرة ومراجعة المقتضيات القانونية ذات الصلة وذلك من أجل
تحفيز السائقين أكثر على تفادي الحوادث.

وبالنسبة لتأهيل البنية التحتية وحظيرة المركبات اعتباراً لدور البنية
التحتية في تسهيل النقل والسلامة الطرقية، فإن إستراتيجية الحكومة تولي
أهمية خاصة لتأهيلها وخاصة فيما يتعلق بمعالجة النقط السوداء. وقد تم في
هذا الإطار برمجة مجموعة من العمليات تتعلق بـ:

- معالجة 120 نقطة سوداء؛

- بناء الجدران الوقائية؛

- تحسين تجهيزات السلامة الطرقية على المحاور الطرقية الجبلية الوطنية
والجوهوية الأكثر رواجاً.

- إقرار خريطة صحية للتدخل الطبي الاستعجالي، وتعميم مراكز الضبط الطبي لتسريع نجاعة التدخل الطبي (Centre de régulation médicale)؛

- تجهيز المراكز الاستشفائية الجهوية بـ11 وحدة للمساعدة الطبية المستعجلة (SAMU)، 7 مشغلة حاليا و15 مصلحة متنقلة للمستعجلات والإنعاش؛

- تبني الرقم الوطني للنداء الاستعجالي الصحي وإعادة هيكلة مسلك المستعجلات، مع برجة 80 وحدة لمستعجلات القرب وتعزيز أسطول سيارات الإسعاف وتحسين تجهيزاتها، وقد تم اقتناء 73 سيارة إسعاف في هذا الإطار؛

- تكوين وتدريب المهنيين العاملين في مصالح المساعدة الطبية المستعجلة؛

- وكذلك تم التوقيع بتاريخ 21 فبراير 2011 على اتفاقية للشراكة تم تمكين الحاملين لبطاقة السائق المهني غير الأجراء من الانخراط في الصندوق المذكور يعني ديال الضمان الاجتماعي عبر ملاءمة الإطار التشريعي المنظم لنظام الضمان الاجتماعي، وتم إعداد مشاريع المراسيم المتعلقة باستفادة السائق المهني من خدمات الصندوق لأن اشغال هادي كانوا السائقين ما كيستافدوا من حتى شي حاجة من هاد الشي؛

- تحسين حكامه قطاع النقل لإرساء قواعد المنافسة الحرة والشفافية وتكافؤ الفرص.

إن إصلاح قطاع النقل لا يمكن أن يتم بمعزل عن مراجعة نظام الحكامة فيه. لذلك، فإن إستراتيجية الحكومة تركز على محاربة اقتصاد الربيع والحد من الاحتكارات والاستثناءات عبر سن قواعد المنافسة الشريفة في القطاع وتشجيع الاستثمار والمبادرة الحرة واعتماد الاحترافية للرفع من جودة الخدمات.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة بصدد تعويض نظام الرخص والامتيازات بنظام التعاقد على أساس دفاتر التحملات مع اللجوء إلى طلبات عروض مفتوحة كلما أمكن ذلك، باش الإخوان اللي يقولوا لنا بأنه النهار اللي نشرتم اللائحة ديال الكريمت هذاك العمل كان غير ما نعرف أشنو كل واحد كيفاش تيوصفو، تقول لكم عيب، اعلاش؟ لأن احنا نشرنا هاذيك اللوائح ديال الكريمت لأنه أتم طلبتها، المجتمع طلبها، الصحافة طلبتها، الإعلام طلبها، ملي نشرناها كان خاص الناس يشجعونا ويقول لك نعم دابا درتو ونشربوها وهذا ماشي للتشهير، هذا كيستافد من المال العام بشكل أو بآخر اعلاش غادي يتخبي هو ياخذ الفلوس وأنا أودي الثمن، لماذا؟ خصو يكون معروف ما فيها عيب، ولكن يقولوا لنا دابا وسيروا باش تحلوا المشكل، قامت القيامة، طبعاً لما قامت القيامة الإنسان بدا تيشوف أشنو كين؟ وبدا يكأخذ الاحتياط.

ولكن الآن الحكومة عازمة والإجراءات غادي تمشي باش هاد الشي

- بناء وتجهيز 4 محطات ثابتة لمراقبة المحولة، زيادة عن المحطتين المتواجدين بالرباط وفاس، واقتناء 100 ميزان متحرك لمراقبة المحولة التقنية؛

- اعتماد النظام الجديد لشركة الطرق السيارة بالمغرب من أجل احتساب السرعة المتوسطة للمركبات على الطرق، اللي خرج من فاس وعمل ورقة ووصل للخميسات في أقل من ساعة، ما يمكنش يدعي أنه أحترم السرعة، كين 120 كلم، افهميني ولا لا؟ هذا لا شك أنه خالف...

- تكثيف عمليات افتتاح مراكز المراقبة التقنية، وتشديد العقوبات على هذه المراكز في حالة الاختلال بالترامباتها، هادي مراكز كانت كتقوم بأشغالها من أحسن ما يكون، كانت نموذج، ولكن بدا التساهل في هاد الشي حتى ولات السيارة كتاخذ الأوراق ديالها بأنها ما فيهاش حتى عيب بلا ما عمر ذاك السيد شافها؛

- تجنيد مصالح النقل 24 ساعة على 24 ساعة وأيام الأسبوع لمواكبة مصالح المراقبة؛

- إحداث لجان للمراقبة والتفتيش تناط بها مهمة التصدي لكافة أشكال الفساد الإداري ومحاربة السلوكات اللاأخلاقية التي قد تصدر عن أعوان المراقبة الطرقية واتخاذ الإجراءات التأديبية في حق المتورطين منهم، وراه كل مرحلة كيكون ناس كيتعاقبوا من مختلف الأسلاك المكلفين بهاد الشي ويكتوفوا من العمل؛

- إعداد نظام المراقبة على بيع قطع الغيار والإطارات المطاطية للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة المعتمدة؛

- مأسسة التحضير المسبق لعمليات نقل المسافرين خلال أوقات الذروة، الأعياد الدينية والدخول المدرسي، هاد المرة اللي فاتت بصفة عامة راه مرت الأمور بسلام أكثر من المرات الماضية ويمكن كل مرة كانوا الإخوان المكلفين كيبدلوا مجهود بمختلف القطاعات؛

- التحسيس والتواصل والتزينة الطرقية.

أما فيما يخص التواصل والتحصين بالتزينة الطرقية التي تعتبر بدورها عاملاً مهماً في الوقاية من حوادث السير، فقد اعتمدت الحكومة إستراتيجية تواصلية موسعة تستهدف التوعية المباشرة للسائقين المسافرين داخل المحطات الطرقية وتمرير خطابات ورسائل تواصلية عبر مختلف وسائل الإعلام بما فيها الأنترنت.

على المستوى الطبي، تعمل الحكومة على:
- الارتقاء بنجاعة التدخل البعدي عبر الارتقاء بمستوى الإسعافات الطبية لفائدة ضحايا حوادث السير، طبعاً من الأحسن ما يوقعوش حوادث السير؛

- اعتماد النقل الاستعجالي والإنعاش بالمروحية، المرحلة الأولى تم جهتي الرباط تانسيفت-حوز وتادلة-أزيلال، في بعض الأحيان خص الهيلوكوبتر تحي تهز المحروح؛

- تأهيل المحطات الطرقية وتبني نموذج جديد وعصري من المحطات الطرقية ومحطات ثانوية على مشارف المدن واعتماد دفتر التحملات لإحداث محطات خاصة ومكاتب مستقلة لبيع التذاكر، ما يقع في المحطات الطرقية راه كثير والجميع يعلمه.

وفي إطار تجميع الجهود وتوحيدها، ستحدث الوكالة الوطنية لتقنين وسلامة النقل، وسيعهد إليها بتقنين وتنظيم القطاع وإعداد مخططات التنقل الوطنية والجهوية والإشراف على طلبات العروض ومنح التراخيص ومراقبة مدى التزام الناقلين بالقوانين والمساطر الجارية، كما سيعهد إليها بتحديد الأئمة ومراقبتها والإشراف على مراكز التسجيل ومؤسسات تعليم السياقة ومراكز الفحص التقني والإشراف على المصادقة على العرابت.

إضافة إلى ذلك، سيتم نقل المهام الموكولة حاليا إلى اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير إلى الوكالة الوطنية لتقنين وسلامة النقل بقصد تفعيل نشاط التوعية والتحسيس والتربية على السلامة الطرقية.

وأما بالنسبة لتأهيل النقل الحضري باعتبار النواقص التي أبان عنها التدبير المفوض لقطاع النقل الحضري، يتم الآن التفكير في تصور جديد يعتمد على إحداث مجموعات للتجمعات الحضرية، باش ما يقاش النقل في وسط المدينة شي خاضع لهاذا الوزارة، شي خاضع لهاذا الوزارة، شي خاضع للجماعة، كل واحد لاش خاضع، غادي يبدأ يخضع لجهة واحدة، يعهد إليها بتدبير هاذ النوع من النقل عبر إنشاء شركات تتكلف بتدبير الممتلكات والاستثمار وشركة تتكلف بتأمين مرفق النقل الحضري على أساس عقد الاستغلال.

كما ستعمل الحكومة على إصدار قانون يحدد التوجهات العامة لتأهيل تدبير قطار النقل الحضري، كما تنكب الحكومة على إعداد مقاربة شمولية لتنظيم وتأهيل قطاع سيارات الأجرة "الطاكسيات" ومراجعة نظام الرخص وتعيضه بنظام التعاقد على أساس دفتر تحملات خاص، هذا فيه حرج أكثر من الآخر، لأنه بزاف ديال الرخص الثمن ديالهم حوالي 1000 درهم و1500 وأقل كاع من هاذ الشي، بعض المرات 2500 يظهر لي ما تيفوتش 2500 درهم، تيساتفدوا منهم بعض الفئات الهشة كالأرامل وكذا، وهذا احنا غاديين باش نعالجوه، ولكن التوجه هو أنه على الأقل واحد الحاجة كيسميوها "الحلاوة" موالين الطاكسيات، هاذيك حسب المعلومات اللي عندي، ياك السي العنصر، تحيدت نهائيا، ما غادي يقاش مول الطاكسي تخلص "الحلاوة" للمالك ديال الكريمة هذا من الآن، والسيد وزير الداخلية...

بقي لي فقط إذا سمحت، الوقت انتهى ياك؟ باقي.. ما تخافوش على التعقيب.

اللي كاين هو أنه هاذ الشي هذا كله اللي كندبروه، إلى السائق ما تحمّلش مسؤوليتو، إذا كان السائق متهورا والمراقب مستهترا والراجل غير مسؤول ورب الناقل أو المركبة جشعا فلن تنفع كل الجهود الأخرى في الحد

ديال الكريما إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي نفضيو معه اعلاش؟ أشنو هو السبب؟ لأنه ملي كنتعطي كريمة لواحد وكيشي كيكريها لواحد آخر تتولي هاذيك الكريمة خدمة على مولاها وخدمة على الكار وخدمة على السيد اللي كيستثمر، وإذا من الطبيعي أن المدخول اللي كيجيب منها هاذك السيد ما تيسمحولوش باش يتيلي في الكار ديالو، باش يتيلي في السائق ديالو، اشكون اللي غادي يخلص هاذ الشي كامل؟ الراكب، في الأخير هو اللي غادي يخلص، ما دام الثمن محدد غادي يخلص من السلامة ديالو، غادي يخلص من أن هاذك الكار غادي تكون الوضعية ديالو سيئة غادي يخلص من البنوات اللي ماشي هما هنوك وهاذك الشي تيعطينا نتائج، باش يفهموا الناس الربيع أشنو تدير، مخلط، حتى هاذك الطاكسي حتى هاذك السائق اللي ما عندوش ضمانات واللي خصو يخدم جوج ديال المرات وما يمكنولوش ينعس بما فيه الكفاية وما تيتخلصش مزيا باش يقدر ينعس وباش يعيش تيخصو يخدم جوج ديال المرات حتى هو غادي يجري وغادي يدير الكوارث وغادي يقتل عباد الله.

ولهذا هاذ الشي هذا خصو يتوقف، احنا ما غاديش نوقفوه فورا، غادي نخليو واحد المرحلة ولكن غير لهذوك اللي كانوا اقدام، أما ابتداء من اليوم ما ابقاش كريمة جديدة، آخر كريمة، افهميني ولا لا؟ دازت، اعلاش كتضحكوا؟ تقول لكم.

ولهذا الآن نتكلمو على المستقبل إن شاء الله الرحمن الرحيم ابتداء من 2013 غادي تولى طلبات العروض وغادي يخرجوا دفاتر التحملات في الطرق اللي فيها التيساع، واللي ناقص عليها هو اللي غادي ياخذها، يكون عنده 50 ولا 100 غادي نشوفو هاذ الشي لأن الأخت هاذ الشي لا يعالج بهذه الطريقة.

تعمل الحكومة بشراكة مع المهنيين على تنفيذ الإجراءات المتضمنة في العقد البرنامج لتأهيل الفاعلين في هذا القطاع، النقل ديال الطرق والبضائع، وخاصة مراجعة شروط ولوج مهن النقل الطريقي للبضائع وتدعيم عملية تجديد الخطيرة وتنمية النقل الدولي للبضائع، وتأهيل تكوين السائق المهني والنهوض بوضعيته الاجتماعية وتأهيل الإطار القانوني المنظم بين الناقل والشاحن.

وبالنسبة للنقل الطريقي للأشخاص، عملت الحكومة على اعتماد نظام التصريح ودفاتر التحملات لاستغلال خدمات النقل المدرسي لحساب الغير، ونقل المستخدمين لحساب الغير والنقل بالعالم القروي والنقل السياحي، كل هذا ولي كيشي بمنطق دفاتر التحملات.

بالنسبة للنقل الطريقي العمومي للمسافرين بين المدن، أعدت الحكومة مقاربة تهدف إلى حذف نظام الرخص كما قلت لكم.

ولمواكبة هذه الإصلاحات، سيتم اعتماد عقد برنامج لتأهيل الفاعلين في النقل الطريقي العمومي للمسافرين، يتمحور حول:

- تكريس المهنية وتحديث الخطيرة والرفع من كفاءة العاملين في القطاع؛

وطالهم بأن يوقفوا سيارة السيد رئيس الحكومة المحترم إذا ارتكبت مخالفة، هذا شيء جميل نصفق له.

ولكن بغيت نقول واحد المسألة، وأرجو من السيد رئيس الحكومة المحترم أنه ما يتقلقش مني، لأنه في هذا الجهاز ديالي صورة ملتقطة للسيارة ديال السيد رئيس الحكومة، عندي رقم التسجيل ديالها، إذا سمحتو لي نقولها وصورة ملتقطة للحراسة (PEUGEOT 607) واقفة في الممنوع، باش يعرف السيد رئيس الحكومة بأنه كاين مجهود كبير مازال مطلوب منا نديروه من أجل إعادة النظر في الكثير من الجوانب المرتبطة بعلاقة المسؤولين بالمواطنين، نسد هذا القوس باش نمشي لأشياء اللي هي مهمة في تقديرنا.

وبما أن الموضوع شاسع، أكتفي بإثارة بعض القضايا وأبدأ بإشكالية النقل الحضري. طبعاً، السيد رئيس الحكومة، احنا لسنا في حاجة للتذكير بواقع التخبط والعشوائية والإفلاس شبه الكامل الذي يواجهه النقل الحضري في مدننا، طبعاً سيكون من الجحود إنكار المنجزات اللي حققها بلادنا، والحمد لله في شتى المجالات.

ولكن باش ما نغرقوش في الوصف والتوصيف، النقل الحضري في المدن المغربية ليس على ما يرام، بل ويبعث على نوع من الاشمئزاز، لما كنعشوفو الاكتظاظ والتخبط والفوضى العارمة، والدليل على ذلك، وهذا أشار إليه السيد رئيس الحكومة، 80% من القتلى تيقعوا داخل المدن.

السيد رئيس الحكومة، ليس لديكم 3 خيارات في موضوع النقل الحضري، إما أن تعتمدوا إصلاحات بنوية شجاعة وصلبة لمراقبة الجماعات الترابية في هذا الإصلاح ضمن إطار مشروع الجهوية المتقدمة وأن توفرنا مستلزمات إعادة تأهيل جادة وبعيدة المدى لتأهيل قطاع النقل الحضري، وإما أن تستسلموا لاختيار الطريق السهل بادعاء أن هذا الموضوع لا يهم الحكومة بل يهم الجماعات المحلية من دون طرح الأسئلة الحقيقية والبحث عن الأجوبة على الأسئلة المرتبطة بالوسائل والأدوات وبالرؤية التي يجب توفيرها.

لاحظنا ونحن نتتبع أداء الحكومة ديالكم في هذه السنة المنصرمة فيما يتعلق بهذه الإشكالية أن التدابير الحكومية في مجال النقل الحضري هي تدابير يغلب عليها نوع من الارتجال، وتطبعها نوع من الحشمة وفيها الكثير من مظاهر الهواية في التخطيط وفي التدبير.

لقد أعلنت الوزارة الوصية بأنها ستسمح، بناء على دفاتر تحملات، وهذا شيء جميل، للنقل المدرسي والنقل الخاص بالشركات للعمل في المدن والحواضر من خلال بيان أو تصريح بسيط، هل أتم، السيد رئيس الحكومة، واعون بأنكم بهذا الإجراء ستعملون على إفراغ قطاع النقل الحضري من زبائنه؟ فعوض التفكير مع الجماعات المحلية في إصلاح شمولي ومتكامل يدمج كافة أنماط النقل ووسائله، من حافلات وطاكسيات كبيرة وصغيرة وترامواي إن وجد، ضمن رؤية مدروسة ومنمجة ومتناسقة، عوض

من حوادث السير.

صحيح أنه من واجب الحكومة تأهيل البنية التحتية وتوفير الظروف المواتية والآليات اللازمة لحكامة جيدة للقطاع، وهي ماضية في ذلك بكل إصرار وعزم، غير أن للمواطن والمقاول والسائق والمجتمع المدني أدواراً يجب عليه الوعي بها وأداؤها على أحسن وجه، إذك فقط يمكن تحقيق السلامة الطرقية بتضافر كل الجهود.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً ننقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة بالنسبة للفرق والمجموعات التي ترغب في ذلك، وأبدأ بالأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

عبرنا في بداية هاته الجلسة أثناء طرح فريقنا لسؤاله عن أملنا في أن ندشن جميعاً، نحن البرلمانيين وأتم الحكومة، نقلة نوعية في هذه الجلسة، وكانت النية ديالنا لما فكرنا في النقلة النوعية هي أن يكون الحوار بين الحكومة وبين البرلمان بمختلف مكوناته حوار هادئ، بناء وهادف، ولكن حوار يخرج عن ما عايناه في الجلسات السابقة من خطاب العموميات إلى خطاب يجيب عن الأسئلة والقضايا الواردة في تساؤلات السادة البرلمانيين.

ولذلك، لما استمعنا للسيد رئيس الحكومة المحترم في الجواب ديالو شعرنا بكل صراحة بنصف خيبة الأمل، لأنه لازلنا نحتفظ بالأمل في أن يتمكن السيد رئيس الحكومة المحترم في ما تبقى له من وقت من أن يقدم أجوبة دقيقة حول أسئلة مضبوطة طرحت عند كل الفرق تتعلق بالسياسات، بالاستراتيجيات، بالقرارات، بالإجراءات، بأشياء واقعية ملموسة ومضبوطة.

ثانياً، نحن نعتزف ونقر مع السيد رئيس الحكومة بأن هذا الموضوع الذي ناقشه اليوم موضوع عام، شائك واسع، طويل وعريض، موضوع مهم يمس الساكنة في البوادي وفي المدن مثل ما يمس الاقتصاد الوطني، ولذلك نجد أنفسنا مضطرين للتركيز فقط على بعض القضايا.

ولكن قبل ذلك أنا شخصياً استوقفتني واحد الدعوة وجهها السيد رئيس الحكومة المحترم وهي بكل تأكيد دعوة صادقة وجهها لرجال الأمن في سياق حديثه عن مسؤولية المواطنين في هذا الزيف، في هذه الحرب، في هاذ القتل وفي هذا الدمار الذي تعيشه بلادنا، لما وجه دعوة إلى رجال الأمن

الحضري، في القانون المالي ديال 2013 ما خصصتوش موارد لهذا الصندوق؛

ثالثا، تمكين الجماعات المحلية في إطار مشروع الجهوية المتقدمة من مسؤوليتها، ولكن في الجانب المتعلق بالاستغلال وليس بالاستثمار؛

رابعا، اعتماد نموذج جديد مبتكر من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

السيد رئيس الحكومة،

بكل الاحترام نقول لكم إذا كانت لدى الحكومة الشجاعة السياسية وتواضعتم قليلا وطلبتم منا أن نزودكم بهذا المخطط، نحن جاهزون لتقديمه لكم في ظرف أسبوع.

النقطة الثانية تتعلق بالنقل المزدوج، أيضا ونحن نتبع خطوات حكومتكم والوزارة الوصية، تملكنا الاستغراب والدهشة أمام تصريحات السيد الوزير الوصي، ومن تصريحاتكم كذلك اللي استمعنا لها قبل قليل.

بخصوص النقل المزدوج، السيد الرئيس المحترم، اللي تتوقعون من خلاله تغيير حياة المواطنين في المجال القروي لتمكينهم من حياة كريمة تسمح لهم بالاستقرار وزرع حقولهم، لكنكم لم تفكروا أبدا في ظاهرة الهجرة نحو المدن باعتبارها ظاهرة بنيوية، لها منطق خاص يقتضي تدابير ومعالجة خاصة ومنهجية جديدة.

الوزارة أعلنت عن نيتها استبدال نظام الترخيص بنظام التصريح، وهذا التصريح أو هذه النية أحاطها السيد الوزير بخطاب ظاهره محاربة الفساد والريع ولكن باطنه يحيل على مضمون شعبي.

نعم، بالفعل نحن متفقون على أن نظام الترخيص أثبت محدوديته وعدم فعاليته بل ومسؤوليته في انتشار الكثير من الآفات من الرشوة والريع والفساد، لكن استبداله بنظام التصريح أمر ارتجالي، ومن المؤكد أنه سيجر المدن إلى حالة من الفوضى العارمة.

نظام الترخيص، اللي كيتكلم عليه السيد الوزير يقوم على أساس أن تسلم الوزارة الوصية تصريحاً لأي شخص يعلن استعداده لاحترام دفاتر التحملات، هذه هي الفوضى بامتياز.

إشكالية النقل، السيد الرئيس، تستوجب تفكيراً من نوع مغاير، يجب دراسة احتياجات القطاع، يجب أن يقن وأن يدرس من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار التطور الديمغرافي.

ما الذي يمنع الحكومة من الاستعانة بالتجارب الدولية؟ ما الذي يمنع الحكومة من إشراك الإدارات وكل المؤسسات؟ وأين الجماعات الترابية في هاذ الشي اللي درتوه؟ أين هو مشروع الجهوية المتقدمة؟

إن أفراد الوزارة الوصية بإعطاء التراخيص بدل إشراك جميع هذه الهيئات المعنية هو قرار يضرب الديمقراطية المحلية ومبدأ التشارك، هو قرار يعاكس مشروع الجهوية، بل ويفرغها من الآن من محتواها، ونحن نعتبره قرار شعبي، من المؤكد أنه سيجر الكثير من الويلات، ولذلك نصيحتنا هي أن

ذلك تختارون الطريق الأسهل وتقدمون خيارات لابد وأنها ستغرق المدن ديالنا في فوضى عارمة.

هل لديكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، فكرة عن ما يسمى بمخطط التنقل الحضري؟

هل لديكم منظور استباقي وتصور واضح حول تدفقات وسائل النقل في أزقة وشوارع مدننا، حول أنماط التكامل والانسائية بين الخطوط المختلفة لأنماط النقل؟

هل لديكم سياسة واضحة حول هذه الأمور في ارتباط مع حركة السكان والنمو الديموغرافي اللي يشهده البلد؟

عوض أن تعملوا على إيجاد أجوبة على هذه الأسئلة الحقيقية تختارون الخيارات السهلة والتوجه إلى اعتماد تدابير قصيرة الأمد، وأنا آسف أن أقول بأنها تدابير فيها بعض الشعبوية وربما تتحكم فيه خلفيات الانتخابات المحلية المقبلة.

ما يدهشنا هو أن مشروع القانون المالي لسنة 2013 ينص على إعفاءات ضريبية تفوق 6 مليارات لفائدة المنعشين العقاريين لبناء السكن الاجتماعي، أتم تعرفون، السيد الرئيس، بأن هذه المساكن سيتم إنجازها على مقربة من المدن وفي ضواحيها.

هل برحمت في القانون المالي أي شيء يهم تمويل النقل للأشخاص الذين سيستفيدون من هذا السكن الاجتماعي؟ طبعاً فتشنا في القانون المالي ووجدنا بأنكم لم تبرمجوا أي شيء، مادام أن الآثار التي سترتب عن هذه السياسة لن تبدأ بالظهور إلا بعد سنوات، وستتحمل وزرها الجماعات المحلية.

ألم يكن الوقت، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن تدخل بلادنا في تجربة إحداث المدن المحورية، ما يسمى بـ (les villes satellites) والاستفادة من تجارب بعض الدول للإجابة على مشاكل التنقل الحضري وتقديم أجوبة مستقبلية حول مشاكل المدن المغربية في مجال النقل الحضري، وتوفير مستلزمات جودة الحياة؟

طبعاً أشرت في معرض جوابكم، السيد الرئيس، إلى أن الحكومة تفكر وتخطط في البحث عن الحل، احنا نعتقد بأن الأوان قد حان لكي تتحمل المسؤولية، لكي تتحلى الحكومة بقدر من الجدية والمسؤولية، نحن على مستوى المعارضة لدينا اقتراح واضح وبناء، ونعتقد بأنه من شأنه أن يبدن إصلاح كبير للنقل في المدن، وهذه هي ركائز هذا الاقتراح الذي نعرضه عليكم:

الركيزة الأولى، ضرورة الفصل بين الاستثمار والاستغلال، أتم تعرفون أن مشاكل وأزمة وإفلاس الشركات التي تعمل في إطار نظام التدبير المفوض ترجع بالأساس إلى تكلفة الاستثمار الخاص بحظيرة السيارات، وإلى استحالة تغطية تكلفته الباهظة بمن التذاكر؛

الركيزة الثانية هي تخصيص موارد دائمة وقارة لصندوق خاص بدعم النقل

الحكومة، أن تعطوا أوامرهم للسيد الوزير المسؤول على القطاع لإدخال بعض التعديلات على هذه المدونة، ثنوا بي السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

تكلمتو على مجموعة فيما يخص حوادث السير اللي هي احنا في الفريق الاستقلالي كنتأسفو وكنعزيبكم في الإخوة ديالكم اللي فقدتو، كما تعازينا كذلك لكل أولياء وأقارب وعائلات ضحايا هذه الحرب، حرب الطرق.

وكنتماو أنكم تدفعوا شوية بمجهودات أكثر وتحاولوا تدخلوا بعض التغييرات وبعض التعديلات على المدونة باش يكون التطبيق ديالها سهل، بحيث اليوم في الجواب ديالكم تكلمتو على مقتضيات زجرية، على الضرب والضرب ما عمرو كيصلح، السيد رئيس الحكومة.

احنا كنا نتمنناو أن هذه المدونة.. ذكرتم كذلك هاذ حوادث السير وما ذكرتوشاي الأخطاء اللي تيقوم بها الراجل، حيث قلتم بأن أنا تنقول بأن إذا كتب الله شي حادثة سير على شي واحد وفيها القتل الله يحفظ خص يتحيد له رخصة السياقة، ولكن راه كاين، السيد رئيس الحكومة، أخطاء ديال الراجلين، البنية التحتية ضعيفة، معناه حتى الراجل اليوم ما تيعرفش فين يمشي.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، كاين مجموعة من الاختلالات فيما يخص مدونة السير، أنا غادي نجرم كذلك لواحد الأسطول اللي هو الطاكسيات، واش الطاكسيات اللي هي غالبا ما تلقاوها، أي سيارات الأجرة، اللي غالبا ما تلقاوها من نوع المرسيديس، الدول اللي صنعتها تقنيا أعطتها الترخيص ديال 5 ركاب، تنجي عندنا للبلاد وترخصو لها 7 ديال الركاب، هذا ماشي الخطأ ديال السائق، هذا الخطأ ديال الحكومة، الحكومة خصها تصلح هاذ الشيء هذا، خصها تصلحو واحنا تنشوفو حوادث السير عبر شاشة التلفزيون، تنشوفو أغلب حوادث السير هي تيديروها الكيران، وملي تتلقى كار حادثة كيبان لك بأن الجودة ديال ذاك (le carrosserie) ما كايناش، هاذي ماشي...

كاين عاود جانب آخر اللي هو ذوك (les triporteurs)، ذوك الموطورات اللي عندهم 3 محجلات، ما عندهم حتى الترخيص. وغادي تسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة والسيد الرئيس، ما نطولشاي باش نخلي الوقت. شكرا.

المستشار السيد علي قيوخ:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدة النواب والمستشارين،

ما كنتشاي ابغيت تتدخل، ولكن في هذا الميدان هذا كنعرف فيه شي

يتريث السيد الوزير وأن تترث الحكومة وأن تفتح باب المشاورة مع الوزارات ومع الإدارات المعنية ومع الجماعات المحلية.

واسمحو لي الآن أن أنتقل إلى موضوع ثالث، ويتعلق بالنقل الطرقي للبضائع والمواد الخطرة..

السيد الرئيس:

بقي لك أقل من دقيقة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

غير نقطة واحدة، القانون المتعلق بالنقل الطرقي صادقا عليه منذ سنة ونصف، الحكومة هاذي سنة مازال ما خرجاتش المراسم التنظيمية، ياك هذا ما يتطلب لا دراسات ولا ميزانية، تكفي النصوص التنظيمية، القانون صدر في الجريدة الرسمية، ولكن هاذي مدة سنة ونحن ننتظر الحكومة أن تخرج المراسم.

ثانيا في ارتباط بالجال الجوي، الكثير من الأشياء ولكن سؤال واحد، صححوا لنا المعلومة ديالنا، المعلومة اللي عندنا كتقول بأنه جزر الكناري والجمهورية الإسلامية الموريتانية في اتفاقية وقعت أمام المسؤولين المغاربة هي من يتكلف بحراسة السماء والأجواء ديال الأقاليم الجنوبية، هل هذا يشرف بلدنا؟

وعلى كل حال ستتاح لنا فرصة للتأكد مع السيد الوزير الوصي على القطاع لكي نناقش بعض الأمور.

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى الوقت. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة، نشكركم على جوابكم. جوابكم بطبيعة الحال كان شاملا، احنا لا ننكر في الفريق الاستقلالي المجهودات الجبارة اللي كتقوموا بها، وخاصة في إطار الموضوع اللي احنا بصدد مناقشته، ولكن جوابكم، السيد رئيس الحكومة، كيجرني باش تتكلم شوية على مدونة السير.

بطبيعة الحال كيف كنعرفوا، السيد رئيس الحكومة، أننا كنا نتمنى أن مدونة السير، وهاذي هي الحقيقة، وأتم ابن الشعب وكنعرفوا هاذ الشيء مزيان، أن هاذ المدونة غادي تحميها وغادي تجنبا من هاذ حرب الطرق، حدث العكس واحنا ناقشنا هاذ المدونة لما جاءت إلى قبة البرلمان لمدة سنتين.

السيد رئيس الحكومة،

أنا شخصيا أقول في هذه المدونة عدة اختلالات، أي وجدت مجموعة من الإكراهات اللي ما ساعداتش في التنزيل ديالها، ولهذا أرجوكم، السيد رئيس

جد متميزة في حركة المنافسة على الصعيد العالمي بحكم المؤهلات الجيو إستراتيجية للمغرب وتوفره على واحمتين بحريتين، و باعتباره أكبر معبر بحري يربط بين أمريكا وأوروبا وآسيا وإفريقيا عبر بوغاز جبل طارق ولتوفره على منشآت بحرية إستراتيجية، كما هو الشأن للمركب المينائي "طنجة المتوسط".

لكن المعطيات المتوفرة عن الوضعية الحالية لقطاع النقل البحري، السيد الرئيس، توضح بأن الأزمة ستزداد حدة في المستقبل، إذ لم تتحرك الدولة من أجل إنقاذ القطاع وتطويره عبر الرفع من الغلاف المالي المخصص للاستثمار بما يكفل النهوض بالقطاع وتطوير الاقتصاد الوطني.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتناول معكم من خلال هذه الجلسة الدستورية بعض المشاكل والتحديات التي تشكل عنوانا لهذه الأزمة، من قبيل أولا ضعف التنافسية داخل قطاع النقل البحري بسبب عدم وجود إدارة فعالة لهذا القطاع مما يجعله من دون قيمة مضافة، خاصة وأن قطاع النقل البحري لا يتم دعمه من طرف الدولة كما هو الشأن بالنسبة للنقل الجوي على سبيل المثال.

ثانيا، معاناة المهنيين.. غادي نخلي الصديق ديالي يكمل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السادة الوزراء.

الزملاء الأعزاء،

بغيت فقط نتوج هاذ التعقيب ديال الفريق الاستقلالي اللي تعاقبنا عليه في هاذ الثواني باش أولا نشكر الحكومة وتؤكد للحكومة أننا استمعنا بكل إمعان لما جاء في كلمة السيد رئيس الحكومة حول موضوع يستأثر باهتمام الرأي العام.

وأنا لا نشك في النية الحسنة والنية الصادقة والإرادة الكبيرة للحكومة من أجل معالجة جميع الآفات التي يشكو منها بلدنا، ونتمنى كل التوفيق للسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الفريق الحركي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

أود في البداية أن أشكرك على الشجاعة والصراحة ديالك فيما يخص هاذ الملف اللي قلتم طويل وعريض، وأنا أقول ثقيل جدا وجيتو لحادثة السير ديال 43 قتلى، وطلبتم من المسؤول؟ وماذا يجب أن نفعل؟ ثم

شوية اعلاش؟ شيفور قديم، عندي البيرمي في 53 وكندير طريق أكادير على الطريق الأولى الصويرة، والحمد لله إلى حد الآن ما عمر حتى حادثة وقعت، إذا ابغى يعطينا وزير التجهيز شي جائزة.

إذن هاذ الشئ تيمنا وتبرتنا وتنشوفوه في الطرقات، ومناش جا؟ أنا ت يظهر لي هاذ الشئ جابو لنا الجابون وكوريا وذاك الشئ في هاذ السيارات، تصنعوا لنا الصوارخ ماشي طوموبيلات، كنعودو غادين في الطريق السيار، كنجي ذيك الطوموبيل قد القنفود، أنت كنعود تمشي بالهامر ولا بسيارة كبيرة كتمشي بذيك 120 اللي كايته ومازال احنا كنجيدو 10، الروموز كنجيدوها للردار، كمشيو غير بـ 110، وملي تنديرو ذاك الشئ، الشهادة لله، ما عمر شي واحد يتطفل عليك ولا يجبسك ولا يقول لك راك فت القانون.

هاذوك الدراري اللي كتقول للسيد الوزير دائما خاص ذوك البلايك اللي كتقول: "لا تسرع يا أبي إنا في انتظارك" قلبوا الآية وقولوا "لا تسرع يا ابني ولا يا ابنتي راه احنا كتنسناوك" راه هاذوك الدراري اللي تيجريو، السيد الوزير، أما احنا الناس الكبار ما تيجريوش.

فهاذ الشئ ما تتعجبو فيه، السيد رئيس الحكومة، في سوس كانت فيه في عهد الحماية 3 سيارات اللي كانت في كلشي في سوس، ولكن ملي جا الاستقلال وجا الازدهار وتوسعوا الناس واحد الدار وحدة تقدر نقول فيها 15 ولا 20 سيارة، هاذ الشئ كامل في الطرقات. كنشوفو البارح ذاك الشئ ديال أوباما، وكترد أنا الانتباه للسيارات، باقي عندهم السيارات القدام وذاك الشئ.

أنا في البرلمان ولا في البلايص ما كاين غير راك عارف غير ww و 4x4 و 5x5 وإلى آخره.

اسمح لي أنا ما بغيتش تتدخل وما موالف تتدخل، وكانت عندي فرصة باش اليوم في الحضور معك كصديق أولا، وثانيا كرئيس حكومة وكنجي باش نهنيك ونهني هاذ الحكومة ديالك، علاش ابغيت نهنيهم باقين (bio)، طامعين فيهم الخير. شكرا.

المستشار السيد العربي بوراس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بطبيعة الحال السيد الرئيس في تدخله لم يتطرق لجميع القطاعات ديال النقل، وكان من المفروض أنني أتدخل في قطاع النقل البحري، اللي هو أظن من القطاعات كذلك اللي عندو واحد الحيوية كبيرة داخل النسيج الاقتصادي ديال بلادنا.

وهذا، السيد الرئيس، كما كتعرفوا أن قطاع الصيد البحري يحتل مكانة

لدار البيضاء ويخرج يمشي للرباط، راه هاذوك ولاو طيارات، كما قال السيد الحاج علي قيوج، هاذ الشي اللي ولى اليوم راه مسيء وجد متطور. كذلك ذوك الشاحنات ديال الحوت اللي كيطلعوا من الصحراء، في راسك، السيد رئيس الحكومة هذا كيدير (plein) ويزيد 5 لير ديال ليسانس باش يدخل، وكيلوح الموطور على 6 أشهر وكيعاود بيدل الموطور، 5 لير ديال السويير اللي كيدير في (le plein).

ولهذا، السيد الرئيس، أنا كنتنى.. احنا الدار البيضاء مع الوالي السابق مع كامل الأسف ما استقبلناش، أعطيناها ملف باش نسهلو هاذ الحالة المزرية ديال الطرامواي اللي واقعة لنا في الدار البيضاء، ونوسعو الشوارع بلا ما نقيسو حتى حاجة، بمعنى عندنا 186 بقعة غير في عمالة آفنا، قلنا له أعطيو فيها المرآبات وغادي نديرو (une création d'emploi)، وأعطي للناس 10 طبقات، ويبدو الناس يدخلوا بالناهار وبالليل، ولكن بشرط أنه اللي وقف في (stationnement) تمشي لو الطوموبيل للفوريان ويكون اللي ابغي يكون، وتشجعوا (la création d'emploi) وغادي يتوسعوا الطرق.

يعني نعطيك غير مثال، شارع مصطفى المعاني كيمكن لك ترخ فيه 4 متر، ولكن ما كاينش اللي كيتصنت لنا كأننا احنا حيث ماشي مسؤولين، ما عندناش الحق تندخلو في هاذ القطاعات. وكاين مشاكل كبيرة، كنتنى تكون مناظرة وطنية، السيد رئيس الحكومة. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة للفريق الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لن تجدوا هنا نقاشا عقيما، كنتناو أنه غادي نجابوكم على المسائل اللي قلم.

قلت أنه غداة الحادثة الأخيرة اللي وقعت واللي ماتوا فيها 43 شخص، كنتم تقولوا تقدموا الاستقالة، آسيدي ما تقدمش الاستقالة، بدلنا غير الناس اللي ما كنديرش اشغالها خرجها من الخدمة ديالها ووقفها، غير هذاك المسؤول في ذيك المنطقة اللي ما قامش بأشغالو ووقفو، وكن (Préventif)، أنه المسؤولين اللي ما قاموش بأشغالهم في جهات أخرى يتوقفوا.

اليوم احنايا كتعايرونا بالشرعية، عندكم الشرعية فعلا، ابغاكم الشعب المغرب، ابغينا نبدلو الوضع، ابغينا ملي ندخلو لمطار محمد الخامس نحسو براسنا داخلين للمغرب ما داخلينش لأمريكا، راه كنتدخل أول ما كتشوف

أعطيتم واحد الحصيلة.

السيد الرئيس،

وذكرتم من الستينات إلى التسعينات، بعجالة غادي نذكركم في المدارس لما كنا كنقروا في التحضيري والابتدائي، في الاستراحة كان دائما (le passage clouté) والضو الأحمر، وكانت ساعة في الأسبوع تخصص باش نخرجو ويعلمونا كيفاش نقطعو الشانطي وكيفاش السيارات كيدوزوا والضو كيفاش كيشعل، هاذ الشي اليوم ما كاينش، واش غلبكم باش تديروه وتردوه للمدارس؟

ولهذا أنا أقول هاذ الملف كيخصو مناظرة وطنية، السيد الرئيس، مناظرة وطنية وتشركوا فيها جميع الوزارات، بما فيها وزارة الداخلية، التعليم، قطاع الصحة، قطاع الإعلام، هاذ الشي كلشي مرتبط بعضه البعض، والفاعلين والناس المهنيين وتكون مناظرة وطنية ونخرجو بواحد التوصيات اللي هي عاد نجيبو المدونة وندخلو عليها تعديلات، أقول تعديلات.

تكلمتم على سائقي الحافلات، أنا معكم، احنا المغاربة نعرفو نقولو واحد الصراحة كيف قلموها، احنا اولاد الفشوش والمراهقة كتبقي معطلة، كنتعل، ولهذا لا يعقل أن سائق حافلة نعطيه 60 ديال الناس وهو في عمره 35 أو 30 عام وما مزوجش، هاذي خصها تكون شروط أن سائق الحافلة باش ياخذ 60 أو 50 ديال الناس يسوق بهم، على الأقل يكون من الشروط الأساسية، يكونوا عندو وليدات ويكون متزوج.

كذلك غادي نذكركم غير بالنقل الحضري، شارع (Ambassadeur Ben Aicha) بالدار البيضاء، اللي هو امتداد شارع الجيش الملكي وفيه استثمارات ديال الملاير، هل يعقل أن الحاويات باقين في هاذ الشارع وفي هاذ الزقنة وما خرجوش من المدينة وكتنجي شاحنة في عمرها 43 عام أو 20 عام وتربطو بقبنة وتم غادية داخله به إلى الباب؟

كذلك، السيد الرئيس، كما قلم من المسؤول؟ كيف يعقل لما تشري شاحنة اللي فيها (la cabine et le chassis) وكنديها وعندها بطاقة تقنية ديالها ديال الطول والعرض وكنديها عند الكاروسري، أول ما كيديروا كيجيدوا لها الروايد اللورانيين وكيركوا لها الليسو والروايد ديال الفولفو وكيزيدوا فيها نصف مترو، وكتولي تهز 16 طن، والطامة الكبرى هو لما كيمشي عند (la visite) عندو (la carte grise) فيها المواصفات ويقول له (apte à rouler ou il est conforme)، رغم أنها مخالفة، كتعبرها غير بالمترو كتلقاها مخالفة لذك الشي اللي عندو في البطاقة الرمادية ويعطيه (apte à rouler)، هاذ الشي كان ولكن لازال، احنا كنتناو أن هاذ الشي يوقف، هاذ الشي هكذا باش غادي نجاربو هاذ المسائل.

كذلك اليوم تكلمتمو على الكيران، الكيران ديال زمان ماشي هم ديال اليوم، الكار اليوم (MAN et VOLVO) راه فيه 380 حصان، فيه (12 vitesses)، راه ملي كيم جاي بحال الطائرة والسيد خصو يرخ، وقت السرعة، خصو يدخل للمحطة ديال مراكزش ويواني فيها ويدخل

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أخوتي، إخواني المستشارين،

في الحقيقة السيد رئيس الحكومة على إثر الجواب دياكم كان خصنا نبرجوا سؤال واحد وهو السلامة الطرقية، لأن ما جاوبتوش على الأسئلة والتساؤلات نتاعنا اللي طرحنا واللي قطاع النقل هو قطاع شانك وفيه مشاكل عديدة ومتعددة وتتوقف عليه المنافسة ديال المقاول المغربية بصفة عامة.

طرحتم سؤال أشنو وقع في المغرب؟ طرحتم سؤال الحافلات قبل ما كانت تدير الحوادث الآن ولات كندير؟

الحافلات أشنو وقع؟ لأن (le parc auto) طلع بواحد الشكل كبير والطرق ابقات هي هي، مع أنه كاين طرق سيارة إلى غير ذلك، أن السكك الحديدية ما استغليناهاش من عهد الاستعمار ابقات هي هي، زدنا خط واحد ديال الناظور-تاوريرت، هاذ الشي اللي درنا، بينا إسبانيا اعتمدت على السكك الحديدية للتخفيض من حوادث السير.

تخيل دابا لو كان خط سكي ما بين صفرو وفاس مثلا، بزاف الناس إلى غير ذلك ومدن عديدة ومتعددة يعني هادي كلها كانت، بينا في الندوة الأخيرة ديال المدير العام ديال (ONCF) صرح على أن 85,5 مليار اللي غادي يوظف من أجل تحديث العربات اللي تبلغ 311 عربة، هادي 85 راه بزاف، نشريو عربات جديدة ونوظفو في التجهيزات ديال السكك إلى غير ذلك، هذا التصريح دياو اللي قال.

أنتقل إلى النقل الجوي، السيد رئيس الحكومة، النقل الجوي آفة ومشكل كبير وقع من 2006، لما تحمل المدير الحالي المسؤولية أخذ قرارات خطيرة وكبد (La RAM) خسارات كبيرة، دار التأمين على الكيروزين واخسر 55 مليار، أمن على واحد القدر ديال ثمن الكيروزين، الكيروزين اهبط، خسرنا 55 مليار.

القضية ديال (Air Sénégal) خسر فيها 18 مليار، مع العلم على أن ضمنا واحد الطائرة وابقينا كخلصوها ولو اسحبنا منها، كذلك خسر مع الربانة 15 مليار، يعني تقريبا 100 مليار درهم اللي خسر، فعوض ما نحاسبوه قننا ودرنا عقد برنامج، وذاك عقد برنامج اللي منحنا له واحد 160 مليار وطلبنا منه يجيب لنا 100 مليار سنتيم، أشنو دار؟ باع لنا الفنادق ديال (Atlas Hospitality) 66,51% باعها، 18 فندق باعها ثمن 3 فنادق بـ 120 مليار، بينا 3 فنادق ديال (La RAM) كيديروا 180 مليار وباعهم بواحد الطريقة ماشي هي هاديك، باع (MATIS)، باغي يبيع أملاك أخرى، 10 طائرات، باغي يبيع بزاف ديال الأمور، 25 هكتار في مراكش، إلى غير ذلك، وهاذ الشي خصو يكون بواحد الشفافية وبواحد (l'appel d'offre).

في مطار محمد الخامس كتشوف صورة لشخصية ليس لها علاقة مع المغرب، وليس لها علاقة مع تاريخ المغرب، المغرب ابغي يتبدل، الحياة اليومية دياو ابغات تتبدل، ابغينا نتغيرو، ابغينا أنه نحسو بأنه المغرب ديانا كيتبين وكيتغير.

أنه ملي كتقولو عفا الله عما سلف.. معلوم المدونة ملي كتدخل في الثلاث أشهر الأولى كتكون فيها الحسم، يكون فيها الحزم، يكون فيها الآثار، ملي كتقول عفا الله عما سلف، تعود حليلة إلى عاداتها القديمة، هاذ الشي اللي كيوقع لنا.

وهاذ المسائل كلها، وبكل هدوء أنا أقول للسيد رئيس الحكومة، اليوم كتبغيو نناقشو قطاع النقل بالأهداف، بالحكمة، وربما استعصى عليكم الأمر، الدستور يخول لكم الاستئناس بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي باش يعطيك صورة على هذا القطاع، وتتعامل جميع المؤسسات المغربية الدستورية في هذا المجال وفي هذا المشهد.

حرام أنه يكون قطاع منتج كقطاع النقل يصبح قطاع مستهلك، كيدي للدولة الفلوس منها، وهو في الوقت اللي كيمن له يخلق للدولة الإنتاج ويمكن له يخلق للدولة ثروات، ويمكن له يخلق مناصب الشغل، وكنجبرو أنه هذا قطاع كياخذ منا واحد الوقت كثير أنه يالله كنعالجو به الطرق، مازال مجال اللي أنه في التشخيص وضعية كانت قديمة.

السيد رئيس الحكومة،

كتحضرو على المجال الحضري، قلم 80% ديال الحوادث ديال الموتي في المجال الحضري، ملي كيتبني الترامواي على متر من الباب ديال الدار، واحنا واقفين عليه كحكومة جديدة وكقبلو على هاذ (L'urbanisme)، على هاذ التعمير بهاذ الشكل.. هذا أنه ملي كتبقي من العمارة الترامواي خارج قدامها على متر، ألا تتنبؤون بأنه غادي يكونوا حوادث السير؟ ما غاديش يكونوا موتى؟

المرجو، السيد رئيس الحكومة، التدخل وبسرعة والاجتماع مع الناس اللي مشرفين على هاذ القطاع وأن يكون هذا القطاع منتج.

ما نتكلمش لكم على (RAM)، وأتم كتعرفوا كثيرا هذه المسألة، واش (La RAM) فقط احتفظ مديرها أنه يستغني على اليد العاملة، ما كاين حتى شي مشكل، ولكن هل تنازل عن تعويضاته؟ هل تنازل على المنح اللي كياخذ؟ هل تنازل على الرؤية دياو للمشهد أنه نُخِث لـ (La RAM) أموال كبيرة باش الشعب المغربي يستفيد من الشركة الوطنية. لحد الآن المدن المغربية..

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، الفريق الاشتراكي تفضلوا.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
في ردكم على تساؤلنا احكيتو لنا بعض المشاكل، ولكن الحلول ما سمعناها. احنا اللي ابغينا من الحكومة الموقرة ومنكم، السيد رئيس الحكومة، أش غادي تنجزو لنا؟ الوضعية الحالية للطرق قلناها لكم. الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الشمال والجنوب في المقطع بين تيزنيت والكويرة في حاجة ماسة وفي حالة استعجالية.

بالأمس القريب، السيد رئيس الحكومة المحترم، ونحن نستمع للخطاب السامي، الذي أتلج صدورنا وأدخل الفرحة والسرور على الشعب المغربي كله وعلى ساكنة الأقاليم الجنوبية، تفاجأنا بفاجعة مؤلمة في هذه الطريق بالضبط، سيارة حاملة جنازة، أهلها ماشيين معها من كلميم لوجودور، الإخوان الاثنيين اللي كانوا ماشيين مع الجنازة في سيارة خاصة أصبحوا حتى هما جنازة ثانية، ماتوا بجوج والسبب هو سوء الطريق.

الطريق، السيد رئيس الحكومة، الله يجازيك، لا نشك في وطنيتك ولا نشك في غيرتك على الوطن ولا نشك في نزاهتك، الله يجازيك راه الطريق الوطنية رقم 1 راها مطلب الجهات الثلاث ومطلب الساكنة ومطلب المجتمع المدني ومطلب لنا كلنا. راه ما تلبنا قادين نتحملو هاذيك الطريق، راه بعض الجهات دارت دراسة، جهة كلميم السارة دارت دراسة اللي بين تيزنيت و..

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيد الوزير راه سولناه كم من نوبة وأعطيناه أسئلة ولكن ما وصلت لنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
الله يجازيك، بعض الجهات الآن قائمة بدراسة ولاسيما من جهة كلميم، أو بلدية كلميم، دراسة عندها الأرقام بالضبط، احنا مستعدين جميعا والشعب المغربي كيف ضحى بالغاللي والنفيس من أجل هذا التراب، راه احنا ما عندها الحساب بل عسى قضية نرجحو والخسارة، لأن السيد الوزير كنا سولناه وقال راه الطريق ما كاينش فيها الناس بزاف، ما كتمشي كذا كذا.. المغاربة عمرهم سولوا على الرخ بالنسبة لقضية الأقاليم الجنوبية. احنا هاذيك الأقاليم كل حبة رمل عزيزة عند كل مغربي ومستعدين أننا نعطيوا أموالنا ونعطيوا دمنا من أجل تميمتها، ما يمكن أنها تتقارن..

والسيد الوزير راه يحسب غير الناس اللي وصلت حية، أما اللي ماتت ما يحسبوها. راه وضعية كارثية وكل شي احنا مستعدين باش نتعاونو باش تفكوا لنا هاذ المشكلة ديال الطريق الوطنية رقم 1.

تمنينا أن هاذ الحكومة تحل لنا مشاكل النقل كلها، فإذا بنا الطائرات تنقص، الطائرة اللي كانت تمشي لكلميم ما ابقاتش، الطائرة اللي كانت تمشي لطان طان ما ابقات، الطائرة اللي كانت تمشي للسيارة راه مقيدة في الأوراق ما ابقات، الرحلات بين العيون والدار البيضاء كلها رحلات ليالية.

السيد الوزير،

كذلك اللوجستيك، السيد رئيس الحكومة، هذا مشكل كبير، الدولة عقدت واحد العقد برنامج، ولكن الحكومة الحالية ما بتعاطوش، لأن التنافسية ديال المقاول المغربية ما كايناش، التنافسية أنا تنعطي مثال (bateau) كيخرج تيدي (un conteneur) فيه 20 طن أي 40 قدم، الكلفة ديالو من أكادير إلى روتردام 2500 كلم كيساوي 2400 أورو أي 0,96 أورو للكيلومتر، بينما كيجي من (Santos)، 9750 كيلومتر، من البرازيل كيخلص فقط 2200 أورو، أي 0,23 أورو، يعني التنافسية ما عندناش، لأن (...) طالع، ذيك (shipchandling) طالع، أي سعر الرسو والتزويد، إلى غير ذلك.

كيخصمك، السيد رئيس الحكومة، تاخذوا، لأن كاينة التزامات كانت، وهو أنكم تيخصمكم.. كاين المدير ديال الوكالة نتاع تنمية اللوجستيك يتعين، القانون تدار اشغال هاذي، السنة الفارطة صوتنا عليه، مازال ما تعين هاذ المدير باش يطبق هاذ العقد برنامج اللي كاين.

كذلك المرسي نتاع اللوجستيك مازال ما تدار، كذلك (Le comité de coordination)، ذيك اللجنة ديال التنسيق اللي أتم ترأسونها لحد الساعة مازال ما تم تنصيبها، كذلك 10 عقود نتاع اللوجستيك اللي خصهم يتداروا من أجل تشجيع الناس المصدرين والمستوردين كذلك..

السيد الرئيس:

أقل من دقيقة.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

.. ما تدار فيهم والو، كذلك بزاف ما يتقال في هاذ الجانب بكل صراحة.

كذلك عقد التكوين المهني (ONFPT) خلق 3 معاهد، ولكن العقدة توقعت ولحد الساعة مازال ما تدارت، واللوجستيك كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، كيلعب دور كبير في الرفع من التنافسية. المغرب مصنف في الدرجة 150/133 من ناحية كلفة الشحن ومصنف 94 على صعيد اللوجستيك، هاذي دراسة اللي قام بها البنك الدولي.

ومع الأسف كيخص هاذ الجانب تعطيوه واحد العناية خاصة لأن التنافسية كنجي من هنا، وتشجيع الصادرات من هاذ الجانب زائد (les plates-formes)، (les plates-formes) لحد الساعة كاينين 7 في الدار البيضاء، تدارت فقط واحدة، وواحدة يالله شرعنا فيها، مازال (la plate-forme) ديال طنجة، أكادير، تطوان..

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى التوقيت سيدي. الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

وانتظار 3 ساعات للوصول إلى مطار محمد الخامس وربما أكثر للوصول إلى الجديدة أو المحمدية، وما بالك ببقية أقاليم المملكة؟

هل خصوصية الشركة الوطنية للنقل البحري لا يجعلنا نخاف عن مصير ما يمكن أن يتم من خصوصية بقية قطاعات النقل الجوي وقطاع النقل السككي؟

فإننا بالفعل أخفقنا، الحكومات السابقة أخفقت، سجلت هذا بكل شجاعة في تدبير إشكالية التنقل وضاع الكثير من الوقت، فلا نريد لكم كحكومة جديدة أن تحققوا بدوركم.

أعلمتم، ونحن معكم، عن إستراتيجية مواجهة إشكالية الأمن الطريقي، ننظر منكم إعلان إستراتيجية النقل، لا يمكن أن نخترل إشكالية النقل في حوادث السير، والمغرب يعرف اليوم تحولات كبرى ناتجة عن نمو السكن والتمدن السريع، فكل سياسة فعالة للنقل العمومي مشروطة بمطامح شخصية لكل مواطن، من أهمها حرية التنقل والتحرك.

إننا لسنا هذا اليوم بصدد الحديث عن تجويد خدمات النقل ببلادنا فحسب، بل نتحدث معكم عن إحدى أسس أنسنة مجالات العيش في المغرب، والرهان المؤسسي الذي على الدولة والجماعات الترابية رفعه يتمثل في خلق وإبداع تطابق وانسجام بين هذه المطامح الشخصية لكل مواطن المشروعة والرهانات المجتمعية الكبرى التي ترتبط أساسا باختيارات تحترم البيئة وتوطيد أشكال التضامن الاجتماعي والاقتصادي، فالمقاربة القانونية مهمة ولكنها غير كافية، يتعين اعتماد نظرة شمولية ومنهجية، قلتم ذلك في جوابكم، بتعزيز ودعم وتسهيل التكامل بين مختلف وسائل أنماط التنقل داخل المجال الحضري.

فإذا كانت رغبتنا قوية بتجاوز إخفاقات الماضي ورفع تحديات المستقبل الملحة، فعلينا أولا الاستماع لبعضنا البعض وفتح قنوات التواصل الجدي والمثمر بين المنتخبين، الأغلبية والمعارضة، والقطاعات الحكومية المسؤولة على قطاع النقل لكي نضمن حسن التنسيق بين مختلف المتدخلين.

لقد أضعنا الوقت ولكن علينا أن نحقق توافقا وطنيا حول تعميم السكك الحديدية وجعل المغرب بلدا سككيا بامتياز وتحقيقا للتكامل بين مختلف وسائل النقل.

لهذا، فنحن اليوم مدعوون إلى بناء نظرة مشتركة بين الدولة والمنتخبين لبناء منظومة مستدامة وفعالة للتنقلات لأننا مسؤولون ولدينا واجب المبادرة والفعل وأمامنا مشروع الجهوية المتقدمة الذي علينا إنجازه، وفي هذا الإطار يجب إنجاز الخطة الوطنية والإستراتيجية الوطنية للنقل. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلًا.

الكلمة الآن للفرق الفيدرالي.

مشكلة النقل البحري كانت باخرة واحدة كانت كنجينا من لاس بالماس ديال الأناجب حبست، ما ثلاث تجي، احنا راه عندنا إشكالية، كلشي مجهمز، البنية التحتية، المستشفيات، إلا الطريق، إلا النقل.

وكالة الأقاليم الجنوبية قائمة بدورها، ولكن ابغينا السيد وزير التجهيز الله يجازيه والسيد رئيس الحكومة يدبروا لنا التفاتة خاصة لهذه الطريق.

ثانيا، تكلمت عن الطريق السيار، بعض الطرق السيارة، السيد رئيس الحكومة، هنا قريب بين القنيطرة والعرانث ما كاينش الحواجز، الناس كتموت بسبب البقر كيدخل في وسط الطريق. الطريق الرابطة ما بين السهارة وطان طان الناس كتموت بالجمال، إذن كاينة إشكاليات كبيرة.

احنا معكم في حل هاذ المشكلة ديال الحوادث، ولكن خصمك حتى انتما تعودوا معنا، احنا ولو في حزب معارضة ولكن في مسائل كيف هاذي، مسألة الأقاليم الجنوبية ولا المسألة اللي كيموتوا فيها المغاربة كلنا يمينيين معكم وأمامكم وخلفكم لحل هذا المشكل.

ونطلب منك، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنه تكون واحد مناظرة وطنية، يكون فيها العدل والأمن والدرك الملكي والتعليم والصحة باش نخدوا من هاذ الإشكالية وتكون كذلك في الجهات.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفرق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أحمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

المغاربة استقبلوا هذا العقد الثاني من القرن الحالي بدستور جديد يدعو إلى إرساء دعائم المجتمع المدني، استقبلوا كذلك حكومة جديدة نابعة عن صناديق الاقتراع، حكومة تحمل ملامح وطعم مأمولين إن شاء الله، أعلنت في برنامجها على أنها عازمة على الاستمرار في البنيات التحتية الطرقية بمقاربات تستحضر ضرورة التكامل بين مختلف أنماط النقل. من حقنا إذن أن نتساءل معكم، هل نحن بالفعل في مسار صحيح نحو هذه الأهداف المعلنة أم أننا ما زلنا نتباطأ ونخبط؟

هل حققنا ما يكفي من توسيع شبكة طرقية جيدة سواء بين المدن أو بين القرى؟ وهل ما تحقق من طرق سيارة الذي امتد إلى تحقيق هدف المردودية لكل المغاربة أو أنه محصور في نقل البضائع والسياح؟

هل نحن عازمون على إنجاز مشروع القطار فائق السرعة (TGV)، سيضمن لنا انتعاشا اقتصاديا واجتماعيا متكاملًا؟

هل فكرت الحكومة في كافة متطلبات هذا المشروع الضخم وضروريات مواكبته ومصاحبته من تجهيزات فوقية لتوسيع شرايين الحركة الاقتصادية والتجارية؟ أم أنه يكفي ربح ساعة بين الدار البيضاء وطنجة

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

ملاحظة على الهامش: نحن في الفريق الفيدرالي نعتبر هذه الجلسة جلسة دستورية ونحن دولة المؤسسات والي عندو شي ضرر يمشي للمجلس الدستوري هو الذي له حق التأويل تناع الدستور.

أما فيما يخص المداخلة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، اسمحو لي سنناقشكم من خلال ثلاثة محاور إستراتيجية في قطاع النقل طبقا للتوجهات الكبرى للتصريح الحكومي والمتجلية في: أولاً، التنافسية والتنمية العادلة والمستدامة؛

ثانياً، تحسين الجودة والأنشطة المرتبطة بالنقل؛

ثالثاً، تعزيز الشفافية والحكمة الجيدة والنجاعة في القطاع.

فعلى مستوى التنافسية والتنمية العادلة والمستدامة والتي يمكن تكثيفها في الإستراتيجية اللوجيستكية كأحد مفاتيح التنافسية، فالقطاع يعاني من ارتفاع التكاليف اللوجيستكية والتي تمثل 20% من الناتج الداخلي الخام.

ولذلك، فالحكومة مطالبة بالإسراع بتفعيل مضمين وأهداف الإستراتيجية اللوجيستكية قصد تخفيض التكاليف إلى 15% لجعل الاقتصاد المغربي قادر على التنافسية، وبالتالي تعزيز وتيرة النمو بنحو 3 إلى 5 نقط من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل زيادة القيمة المضافة بنحو 15 إلى مليار درهم سنويا.

ولهذا، يجب عليكم، في الحكومة، العمل على القضاء على العديد من المعوقات والتي يمكن إجمالها في:

- أهمية القطاع غير المهيكل بنسبة 70%؛

- قدم الأسطول الوطني، حيث يبلغ في متوسط العمر 13 سنة و22% من الأسطول يفوق عمره 20 سنة؛

- مشاركة ضعيفة في النقل الدولي البري، أقل من 5% من المقاولات المغربية هي التي تشارك نظرا لضعف تنافسيتها مقارنة مع الشركات الدولية. السيد رئيس الحكومة،

لا يخفى عليكم أن البنات التحتية والنقل الطرقي يلعبان دورا أساسيا في تحسين جودة العيش ورفاهية المجتمع لارتباطه بقطاع التعليم، الصحة، التشغيل، الفلاحة، البيئة، فلقد مكنت دراسة التقييم السوسيو اقتصادي للبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من استخلاص النتائج التالية:

- تحسن مؤشر ارتفاع تدرس الفتيات بالعالم القروي من 33 إلى 55%؛

- انخفاض غياب التلاميذ بنقطة واحدة من 8 إلى 7؛

- تحسن ملحوظ لمؤشرات الصحة، حيث تم التردد على مراكز الصحية بنسبة 74%؛

- آثار إيجابية على القطاع الفلاحي، ارتفاع المساحات الزراعية بنسبة 16% ومحاصيل الحبوب ب92%؛

- زيادة النفقات الشهرية للأسر القروية بنسبة 16%؛

- زيادة معدل المواصلات اليومية من 119 سيارة في اليوم مقابل 36 سيارة قبل إنجاز البرنامج.

لذلك، فالحكومة مطالبة بالوصول إلى 80% كهدف في حد ذاته آخر هذه السنة، في الوقت اللي عندنا 73% في آخر شهر يونيو 2012.

فيما يخص تحسين الجودة وسلامة الأنشطة المرتبطة بالنقل، أش خص يتدار؟

خص يتدار التزام، السيد الرئيس الحكومة، بالتزامات، بالانفاقية اللي كانت ما بين وزارة الداخلية، التشغيل، التجهيز وصندوق الضمان الاجتماعي لتحسين أوضاع السائقين المهنيين اللي الآن أكثر من 300 ألف سائق مهني.

أش خص يتدار؟ خاص الخلاوة اللي تتقولوا تدار بإجراءات قانونية واضحة، إجراءات قانونية واضحة ماشي في الخطاب.

أما فيما يخص الشفافية والحكمة الجيدة والنجاعة في القطاع، لا أحد اليوم يجادل في كون القطاع يشكل أهم مصادر اقتصاد الربع ببلادنا ومن أكثر القطاعات ارتشاء وفسادا.

السيد رئيس الحكومة،

للأسف لقد عجزت حكومتكم إلى حد الساعة على محاربة اللوبيات المسيطرة على القطاع، فلازال الشعب المغربي ينتظر منكم نشر لوائح المستفيدين من كرمات سيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة، والمستفيدين من مقالع الرمال والرخام وغيرها، لازال ينتظر منكم الإجراءات العملية بعد نشر لوائح المستفيدين من كرمات النقل الطرقي ويتطلع إلى دفاتر التحملات وتحرير القطاع طبقا لمبادئ التنافسية وتكافؤ الفرص، أم أن شعار محاربتكم للفساد أصبح فقط شعارا للاستهلاك السياسي والانتخابوي ليس إلا، فسياسة حكومتكم لحد الآن ينطبق عليها المثل المغربي "شي كيكوي، شي كيكخ، شي تيعيط الشافي الله".

وفي الأخير، اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة، أن أسألكم عن مشروع (TGV)، والذي كنتم من أشد المعارضين له، واليوم وزيركم في النقل والتجهيز من أكبر المدافعين والمتحمسين للقطار الفائق السرعة، وكما يقال "الراس اللي ما يدور كدية"، فهل يعتبر (TGV) اليوم أولوية في ظل الأزمة المالية والاقتصادية؟ وإن كان لكم أن تختاروا ما بين (TGV) والنق تناع تيزي تيشكا، أش غادي تختاروا السيد رئيس الحكومة؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا. الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، ما كابينش.

نعم الدعم ديال النقل الداخلي، كلميم، نعم هذا خصو يتقال، وهذا أنا كنتحمل المسؤولية باش نقول لكم أن التوجه ديالي نردو الدعم للنقل الداخلي ديال الحكومة باش يكون بواحد الثمن معقول.

الطريق اللي تكلم عليها الأخ راه ما يمكنش، الله يحفظ أستاذ إذا تبدلت في 9 أشهر، وأنا كنت صريح وصادق وباغي الخير للبلاد ودابا ولي العام زين، ياك من الصباح وأنا كنفول لك راه احنا في مصيبة وكنعترف، أش خصك أكثر من هاذ الشي؟

وهذاك الطريق اللي كتكلم عليه كنتأسف، ومع الأسف أنا كنفول لك هاذيك الطريق اللي دابا اللي بين تزيت وبين.. خاص الناس يشوروا شوية، راه ذاك الحوادث ديال السير ماشي بسبب الطريق فقط، خصهم بمشيو بشوية، ولكن ولو هكذاك أنا سولت السي الرياح على ذيك الطريق وقال لي باش تولي (double voies) خصها 12 مليار وباش توسع واحد الشوية خصها 3 مليار درهم، يعني الصحراء ديالنا كنعسحق 3 مليار درهم وكنعسحق 12 مليار درهم وكنعسحق اللي ابغات، شوية بشوية طبعاً، هاذ الشي دابا غادي تفكرو فيه، ولكن كنبغيو نسمعو الكلام..

دابا اللي اعطى الله اعطاه، قال لك واحد الأخ كنعابرينا بالمشروعية، أخويا أنا ما كنعابركمش بالمشروعية، أتم اللي عايرتوني، اتما اللي كقولوا التدخلات ديالك والشعبوية والانتخابوية وذاك الكليات كلهم، بعدا واحد المصيبة وهو ما كنفهمش ذاك الشي إلا بصعوبة، واش احنايا كنعقطعو جينا.. أنا ما غاديش نقول لكم كلشي، ما غاديش نقول لكم لا، وما غاديش نقول لكم دائماً، ولكن الله شاهد ملي مجال هاذ القضايا هاذي كيكون المهم ديالي هو كيفاش نقصو المشاكل، كيفاش نخلو المشاكل.

أما الانتخابات، قلتي لا الآتية ولا الأخرى، إلى حلت العدالة والتنمية.. وكان كيستحق مرحباً به، ولكن إذا ما يستحقش يمشي لهلا يردو، اسمحو لي خليونتي نتكلم بصدق، نتكلم معكم، هاذ الحزب هذا ما درناش باش نحتلو المقاعد والمناصب وناخذو الامتيازات، هاذ الحزب درناه باش نخدمو البلاد، إذا كان غادي يخدم البلاد مبارك مسعود، إذا ما كانش ما غادي يخدم البلاد يمشي في حالاتو، المغاربة الحمد لله يعني الأهمات ديالهم، أهمات ولود، رؤوم، رحوم، باقي يولدوا أحسن من هاذ الحزب 10 المرات. أنا كنتألم لأنه هذه هي الأولى خصنا نصفيوها قبل ما نصفيو الشي لآخر.

لما كنت آالسي قيوح نتكلم على النقل، وفعلنا احنا راه إذا كان خصنا ناخذو الاحتياط وفي المستقبل ما يسوق الكار إلا الإنسان اللي عندو فوق 40 عام ومعروف بالسلوك الحسن... إلخ، راه هاذ الإجراءات غادي ناخذوها، راه تنقول كرئيس ديال الحكومة هاذ القضية هاذي طبعاً ملي أنا تحملت المسؤولية، كاين التعليم، كاين التجهيز، كاين، كاين واحد العدد ديال المشاكل.

ولكن ملي تبوقع هاذ الشي هذا راه صافي تبتلوكا لي الدماغ، وراه وقع

الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في بضع ثوان.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بضع ثوان.

بسم الله الرحمن الرحيم

احنا لا نعبر عن شيء، وإنما هي إهانات للمجموعة ونتمنى مستقبلاً تديروا اشوية العدل في الوقت.

السيد الرئيس:

شكراً. الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اسمحو لي الإخوان والله شاهد يعني نتكلم معكم بكل صدق، ملي نتكون كنسمع للإخوان، كنسمع منهم انتقادات في محلها وكنسمع منهم ملاحظات حتى من الإخوان اللي معنا في الأغلبية الحكومية أو لا من الحزب ديالنا أو النقابة المقربة منا، وكنسمع انتقادات ولو تكون قاسية وكنسمع مقترحات كتبين لي الغيرة، والله كنفرح، كنفول بالعكس، ولكن ملي كنسمع شي كلام، هاذ الانتخابوية وهاذ الحكاية، كنبقي نستغرب، كنفول واش احنا دابا في التقلية؟ واش الناس كجوتوا في الطرقات وماشي في الحوادث الطبيعية اللي واحد النوع منها دائماً غادي يبقى ولا مفر منه، بسبب إشكاليات عميقة، إشكاليات رافقتنا على مدى عقود من الاختلالات التدريجية، كل واحد قال شي حاجة منها.

في هاذ الوقت هذا خصنا ما نكونوش كنعكلمو وكنضحكو، خصنا نكونو كنعكلمو وكنكبكو، لأنه نؤدي الثمن ديال واحد 50 عام أو 60 عام اللي ما قمناش فيها بالواجب ديالنا واللي تدريجياً الوضعية ساءت، وجاءت الحكومة ديالنا ويقال لنا أننا فشلنا، كيفاش؟

احنا الوقت اللي جينا ولقينا هاذ المشاكل هاذي، ماشي بهاذ السهولة، لا غادي يتبين لنا بالضبط كيفاش تكون المراقبة وماشي بالسهولة غادي تقدر نحققو، ولكن إذا تضافرت الجهود، نقول لكم على سبيل المثال، الإخوان طلبوا بمنظرة، أنا موافق، أنا كنعطلب قبل من المناظرة التدخلات ديالك اللي عملتو اليوم كنعطلبها منكم ترسلوها لي مكتوبة في أسرع وقت، راه الجواب ديالي مكتوب وأعطيتو لكم، والجواب ديالي مكتوب وفيه حتى الأجوبة على المجالات اللي ما تكلمتس فيها.

لأنه اسمحو لي ما تعيطوش علي اليوم بسبب الحادثة ديال تيزي نتيشكا وتجبدوا لي الموائ والطائرات والكبوزين، واش كيسحاب لكم أنا عارف كلشي؟ ماشي معقول هاذ الكلام، لا بشوية بشوية، إذا ابغيتوا نتكلموا على الكبوزين عيطوا على السي بنهية يحي هو والسي الرياح وديروا لجنة، وتكلموا على (La RAM) واعلاش زادوا في البلايص وعلاش حيدوا النقل..

الله، ولكن في نفس الوقت راه المجتمع يحميك من خلال مؤسساته ومن خلال البرلمان ومن خلال مجلس النواب.

وأما المشاكل اللي كاينة هي كثيرة، راه قال لك واحد الأخ احنا ولينا أولاد الفشوش، ما كناش أولاد الفشوش، وإذا كان الإنسان كيتجاوز الحدود وكيشي للمنطق ديال الفشوش كين هنالك القانون لجزه، والإخوان قال لك القانون ما كافيض والضبط ما كافيض والضرب ما كافيض ولكنه ضروري، لأنه المجتمع تيربي في المدرسة ولكن ملي كيدخل الإنسان المجتمع إذا خالف القانون تيخصو يلقي أمامه، وإذا أساء إلى المجتمع تيخصو يلقي أمامه القانون، وتيخصو يلقي أمامه السلطة وتيخصو يلقي أمامه الصرامة، وتيخصو يلقي أمامه العدالة، باش تكون الأمور واضحة.

وهذا الحكومة الحمد لله تتوفر على الشجاعة والإرادة باش تديرها، وأما القضية ديال.. فين صاحبي السي دعيدة؟ قولوا له القضية ديال "الحلاوة" يطمئن لأنه ما أعلنتها في البرلمان إلا ووزير الداخلية معي وقال لي راه القرار فوق المكتب ديالي، لأن واحد النهار قالوا لي الطاكسيات آ السي بنكيران هيننا غير من ذلك "الحلاوة"، لأنه مساكن كيبقي يخدم، تصور أنت دابا مول الطاكسي خصو يعطي 5، 6، 7 الملايين كل عدد من السنوات كيفاش كندوز عليه وبعض المرات كنوصل لـ 20 و 30 مليون، كيف غادي يدير مول 45 مليون؟ كيف غادي يدير ينعس؟

ولهذا، أنا باغي نقول لكم، كلشي هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه مفاده.. الإشكاليات كبيرة ولكننا قادرون إن شاء الله على تجاوزها، ماشي بسرعة ولكن بالتعاون وكل واحد يساهم بأحسن ما عنده وهذه القضية ديال الحسابات السياسية والانتخابية وتلك الكلمات الأخرى اللي تردونها، إذا سمحيتها دابا وليتي صاحبي فعلا، لأنه علاش؟ أنا نقول أنا نحن اليوم نتحدث عن أمن المواطنين، هذا يحتاج إلى أن نكون..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس. شكرا على مساهمتكم.

رفعت الجلسة.

بيني وبين الوزير ديالي في هاذ القضية اشحال ديال الصداق، تنقول لو اتخذ الإجراءات اللي كنتعتبرها ضرورية والناس اللي عملوا مخالفات عاقبهم، افهميني ولا لا؟ ولكن ملي كنتجي تتخذ كنتخاف عاود ثاني تظلم، ولهذا لابد تمشي بشوية.

وتيخص السياسيين يعاونونا، تنقولوا لنا المقالع ديال الرمال، الله يخليك السي الرباح إلى ما اطلق اللائحة ديال المقالع ديال الرمال، لأن المشكل ديالنا أشنو هو احنايا؟ وبالمقاربات اللي تنديرو، قلتهم دفاتر التحملات، باش يكون ذلك الشي، ملي كنتجيو نديرو دفاتر التحملات كينوض عاود ثاني الصداق على مستوى..

والسي بنشماش كان جاء واحد النهار لباب الدار ووجد واحد السيارة ديالي واقفة وتدابز مع البوليس، افهمتي ولا لا؟ ولا ديال المدرسة، لا شوف أستاذ، أنا بغيت نسولك أنت واش ما عمرك خالفت قوانين السير؟ إيوا شفتي دابا تشكرك.

ولكن أنا أقول لك، صحيح، أنا ما خبيتش وتنقول لك واحد القضية، اليوم خصنا نقولو واحد القضية، كنتقولو لرجل الشرطة طبق القانون وكلنا في البرلمان ماشي ملي نسمعو شي رجل شرطة طبق القانون ومسته اليد ديال السلطة نسكتو عليه، نوقفو كاملين هنايا، هاذي عيطوا علي فيها، قولوا اعلاش هاذ رجل الشرطة ملي طبق القانون في حق هذا الشخص اللي عنده واحد المكينة ما تعرف أشنو في المجتمع ولا في الدولة ولا ولد شي واحد ولا الله أعلم، اعلاش اللي ما وقفيتش.

أنا أعتقد أن احنا اليوم عملنا انتقال من ضبط المجتمع إلى خدمة المجتمع وهاذ الشي جاء في خطاب جلالة الملك البارح وأدخل علي السرور، وما نخبيش عليكم قلتها له، لأنه هاذ المفهوم الجديد ديال السلطة اللي قالو النهار الأول احنا نتعرفوا غير هاذ الكلام، خصنا نمشيو فيه وغادي ترجع الأمور تدريجيا، باش حتى ذلك رجل الشرطة حتى هو اللي تنقولو في نفس الوقت ما تاخذش الرشوة، راه ذلك 10 ديال الدراهم ولا 100 درهم اللي كناخذ تقدر تسبب في القتل ديال شخص تلقاه فوق الظهر ديالك يوم القيامة وفي الرقبة ديالك يوم القيامة، ولكن تقنع بذاك الشي اللي اعطاك